الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامــعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قســـــم الحـــــقوق

مــيدان الحقوق و العلوم السياسية

تخصص: قانون اداري

الادارة الالكترونية في الجزائر
قطاع التعليم العالي –أنموذجا–

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: قانون اداري

إعداد الطلبة:

-سعدي مراد

-نايلي محمود

إشراف الأستاذ:

د.عبد العزيز سلمى عشبة

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
.....	.....	جامعة المسيلة	رئيسا
عبد العزيز سلمى عشبة	أستاذ مساعد ب	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
.....	.....	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية 2023- 2024

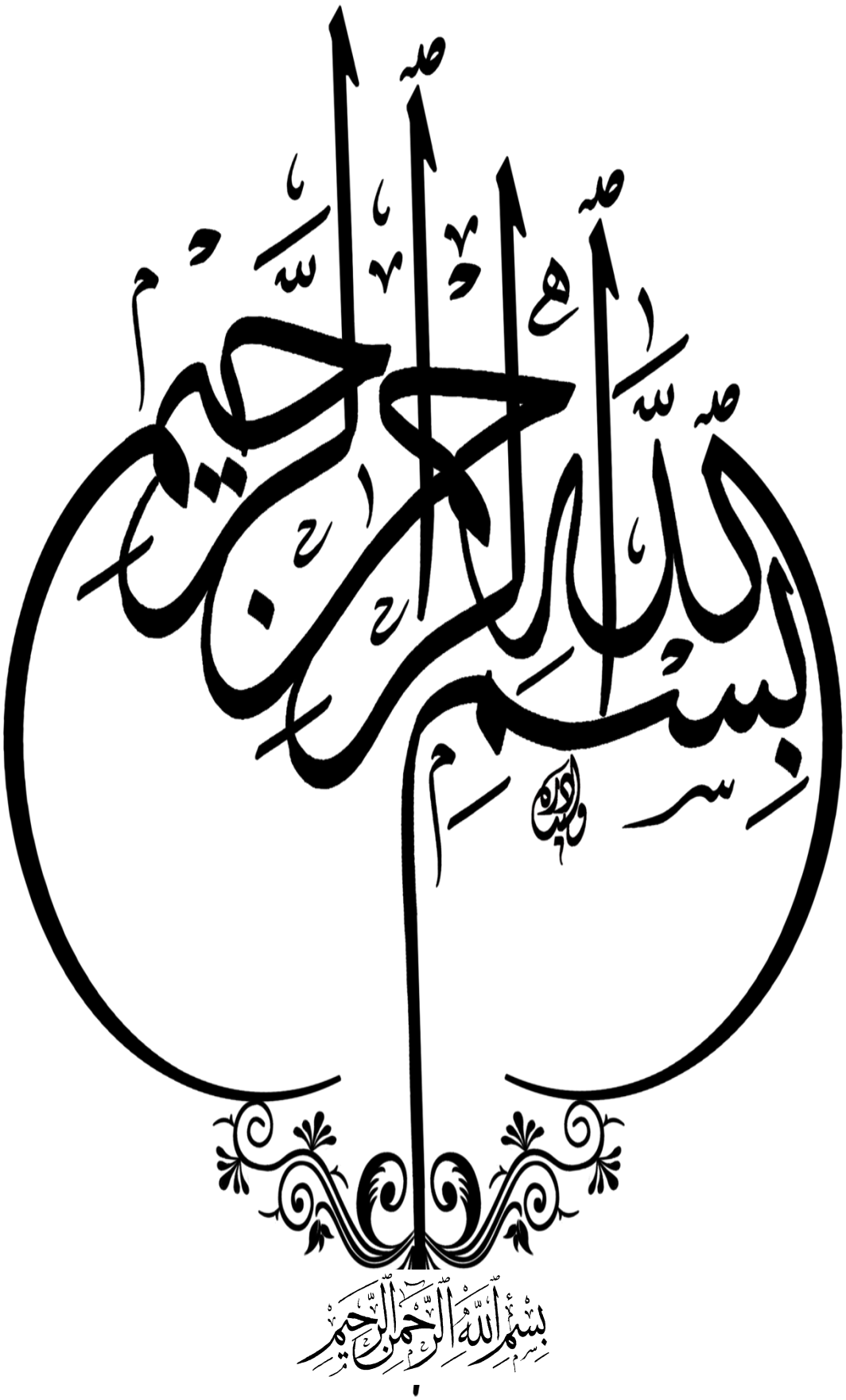
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

*ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..27 ديسمبر 2020.....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): سعدي مراد الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..ط ب..

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 1997871 والصادرة بتاريخ 08/08/2019

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: الحماية الإلكترونية في الجزائر في ظل التعليم العالي - أنموذجا -

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2021/05/02

توقيع المعني (ة)

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): نايلي محمود الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 209352504 والصادرة بتاريخ 2023/06/26

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: إدارة المرحلة في الجزائر

التعليم العالي نموذجا

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024.06.02

توقيع المعني (ة)

شكر وتقدير

نشكر الله وافر الشكر على توفيقه لنا واعانته على إتمام هذه الرسالة العلمية.

كما اننا نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل للدكتورة عبد العزيز سلمى عشبة التي تفضلت بقبولها الإشراف على هذا البحث العلمي، والتي منحتنا من وقتها الثمين ومن نخر معلوماتها وخبراتها الواسعة ما شكل إضافة كبيرة لهذا العمل البحثي، حيث كانت توجيهاتها ونصائحها المنارة التي استعنا بها في كامل عملنا البحثي.

فنأسأل الله العزيز أن تجازيها خير الجزاء.

إهداء

إلى أمي قرة عيني

إلى أبي الفاضل شفاه الله

إلى زوجتي الغالية و فلذات كبدي

إلى كل اخوتي و أخواتي

إلى كل من كان لهم بالغ الأثر في اجتياز الكثير من العقبات والصعاب،

إلى جميع الاساتذة الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لنا

أهدي إليكم هذا البحث.

سعدي مراد

إهداء

إلى والدي الحبيب، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش، وراعتني حتى صرت كبيرًا (أمي الغالية).

إلى زوجتي و أبنائي

إخوتي و أخواتي؛ صديقاتي وكل من من يعرفني

أُهدي إليكم بحثي

نايلي محمود

مقدمة

مقدمة:

إن التقدم الحضاري لأي بلد يقاس بجودة الخدمات التي تقدمها الإدارة فيه ويعتبر قطاع التعليم العالي من بين إدارات الدولة التي تقدم خدماتها لفئة معينة من المجتمع، وعلى العموم تقوم الخدمة العمومية على معايير تتمثل في المساواة أي أن الجميع لهم الحق في تلقي الخدمة العمومية وكذا الديمومة أي أنّ ما يميّز الخدمة العمومية أنها لا تنتهي كونها مرتبطة بحاجات متواصلة لعموم الناس وأهم معيار هو مواكبة التطور وأشكال التقدم ولا سيما التكنولوجية، وقد شهد العالم خلال القرن الماضي تطورات متسارعة وتحولات كبيرة شملت مختلف نواحي الحياة أصبحت فيه تكنولوجيا المعلومات جزء لا يتجزأ من البناء التنظيمي للمؤسسات وقد عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على مواكبة التغيير الحاصل في بيئة الإدارة وهذا من خلال تفعيل الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية .

عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار عصرنة الإدارة ومواكبة التغيير الحاصل في بيئة الإدارة العامة، على محاولة الارتقاء بنموذج إداري يتماشى وأهداف منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، اذ يمكن الانطلاق من أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأحد أساسيات الإدارة الالكترونية وإبراز دورها في مجال التعليم والبحث العلمي والتكوين، إذ أن هناك توجه واضح للارتقاء بالخدمات المقدمة للطلبة والأساتذة من خلال الربط بين العديد من الجامعات من إضافة إلى توفير الشبكة لأساليب جديدة للتكوين.

إن **أهمية** التحول للإدارة الالكترونية وتوفير فرص النجاح لأساليب وطرق عمل الجامعة قد أصبح مطلب ضروري تمليه ظروف الواقع السياسي، والاقتصادي ، والاجتماعي للشعوب المتحضرة خاصة في ظل التحول نحو مفاهيم التعليم الالكتروني ، والجامعات الافتراضية ، والتعليم عن بعد باعتباره أحد المسارات الجديدة التي سطرت من قبل الدول المتقدمة سعيا إلى تجسيدها في الواقع العملي داخل جامعاتها، لذا تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيقات الادارة الالكترونية في قطاع التعليم العالي الذي يعتبر قطاعا حساسا في الجزائر، وتشخيص واقع الادارة الالكترونية به، بالإضافة إلى معرفة مدى مساهمة الادارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات العمومية لكون الجامعة أحد أهم المرافق العمومية، وابراز أهمية العمل الاداري في قطاع التعليم العالي وزيادة فعاليته من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات.

وتهدف هذه الدراسة إلى ازالة الغموض الذي يكتنف مفهوم الادارة الالكترونية و التعرف على واقع ومستقبل تطبيق الادارة الالكترونية في قطاع التعليم العالي والاطلاع على اسهامات هذا النوع من الادارة في تحسين جودة الخدمات في هذا القطاع

ومن **أسباب اختيارنا** لهذا الموضوع أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، فمن الأسباب الذاتية الاهتمام الشخصي بموضوع تطبيق الادارة الالكترونية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات لتطوير الخدمة العامة باعتبارها تمثل مرتكز النهوض بجودة الحكم، وانطلاقا من قناعتنا في أن أي تطوير أو تحديث داخل الدولة لابد أن يكون موضوعه ومحوره اصلاح وترشيد علاقة الفرد بمؤسسات الدولة وهذا ما تنشده الادارة الالكترونية التي تهدف إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين المرفق العام الذي يمثل الدولة والمواطن، بينما تتبع الأسباب الموضوعية من القيمة العلمية لموضوع الادارة الالكترونية اضافة إلى توفر عنصر الحداثة في الموضوع على مستوى الطرح العلمي الأكاديمي وهو ما يشجع و يفتح أمام الدارسين له مزيدا من الاجتهاد ومحاولة إثراء الموضوع في كل جوانبه.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية: "**ما مدى تطبيق الادارة الالكترونية في قطاع التعليم العالي؟**".

ويتفرع من هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإدارة الالكترونية؟ وما هي متطلباتها؟
- كيف يتم التحول من الادارة التقليدية إلى الادارة الالكترونية ؟
- ما هو واقع تطبيق الادارة الالكترونية في قطاع التعليم العالي؟ وماهي آفاقها؟
- ماهي آثار وعقبات تطبيق الادارة الالكترونية في التعليم العالي؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة وجميع التساؤلات الفرعية، ومن أجل الإحاطة بجوانب الدراسة المختلفة اعتمدنا على **المنهج** الوصفي والتحليلي، حيث يعتبر المنهج الوصفي أكثر المناهج استجابة وتماشيا مع هذا النوع من الدراسات و ذلك من خلال وصف وتعريف الادارة الالكترونية وتحديد خصائصها ووظائفها، أما المنهج التحليلي فهو المنهج المناسب لتحليل المعطيات والاحصائيات الرسمية في هذا المجال.

وقد صادفتنا أثناء بحثنا هذا عدة **صعوبات** أهمها ضيق الوقت الممنوح لإعداد المذكرة، بالإضافة إلى الالتزامات المهنية و العائلية التي كانت أكبر تحدي لنا في انجاز هذا البحث.

وللإجابة على اشكالية الدراسة وكل التساؤلات الفرعية وانطلاقا منها ونظرا لأهمية الموضوع حاولنا معالجته وفق **خطة** تحتوي على فصلين.

الفصل الأول اطار مفاهيمي للإدارة الالكترونية قسمناه إلى مبحثين، الأول ماهية الادارة الالكترونية والثاني حول التحول إلى الادارة الالكترونية.

أما الفصل الثاني فكان تطبيق الادارة الالكترونية في التعليم العالي، قسمناه بدوره لمبحثين، الأول هو تطبيق الادارة الالكترونية في قطاع التعليم العالي بين الاستعداد والمستقبل، والثاني آثار وعقبات تطبيق الادارة الالكترونية في هذا القطاع.

وختمنا دراستنا بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا هذه وبعض التوصيات التي رأينا أنها مهمة للتطبيق الأمثل للإدارة الالكترونية في هذا القطاع.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد:

أدى إدخال تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي والاتصالات في عالم الإدارة إلى ظهور مفاهيم وأساليب جديدة في التسيير الإداري تواكب التطور السريع و المتنامي الذي يشهده العالم خاصة في ما يتعلق بالتقنية، والتي بدورها تتيح للفواعل المجتمعية المختلفة إمكانية الاستفادة من الخدمات العامة بطريقة سهلة، سريعة، عادلة وبأقل تكلفة، ومن أبرز هاته المفاهيم ما أصطلح على تسميته بالإدارة الإلكترونية، التي تعتبر مفهوم وأسلوب إداري جديد يعبر عن سرعة الاستجابة، التفاعل الآني، وتجاوز حدود الزمان والمكان، يستند إلى الاستخدام الإيجابي للوسائل التكنولوجية الحديثة في أداء الوظائف الإدارية وتسيير المؤسسات، والتي تراجعت معها أشكال الخدمة العمومية التقليدية إلى شكل جديد ديناميكي يرتكز على البعد التكنولوجي والمعلوماتي.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى بيان الاطار المفاهيمي للإدارة الالكترونية في مبحثين الأول هو ماهية الادارة الالكترونية، والثاني هو التحول نحو الادارة الالكترونية.

المبحث الأول: ماهية الادارة الالكترونية

إن التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية يؤدي إلى تغيير المفاهيم المتعارف عليها وذلك لحداثته ومن أجل الانطلاق في دراستنا هذه يجب علينا أولا أن نعرج للتعرف على الإدارة الإلكترونية، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بها وتمييزها عن غيرها من المفاهيم المشابهة مع ذكر مجموعة من خصائصها، ومن جهة أخرى تبيان تطبيقاتها في العمليات الإدارية ضمن المطالب التالية.

المطلب الأول: مفهوم الادارة الالكترونية

لقد شمل التطور العلمي كافة مجالات الحياة، بما فيها مجال الخدمات الإدارية، حيث نلاحظ تأثير هذا التطور من خلال استغناء الإدارة عن الطريقة التقليدية في عملها الأخذ بالطريقة الإلكترونية.

الفرع الأول: نشأة الادارة الالكترونية

من خلال دراسة الفكر الإداري والمدارس الإدارية يتضح أن الإدارة الإلكترونية هي امتداد للمدارس الإدارية وتجاوز لها، فقد حدد المختصين في الإدارة مسارا تاريخيا متصاعدا لتطور الفكر الإداري والمدارس الإدارية على مدى أكثر من قرن من الزمان ابتداء بالمدارس الكلاسيكية ثم مدرسة العلاقات الإنسانية، وبعدها توالى ظهور العديد من المدارس الإدارية، وتوجت مسيرة التطور التاريخي بصعود الإدارة الإلكترونية[1]، ففي سنة 1960م ابتكرت شركة IBM مصطلح معالج الكلمات على فعاليات طابعتها الكهربائية، وكان سبب إطلاق هذا المصطلح هو لفت نظر الإدارة في المكاتب إلى إنتاج هذه الطابعات عند ربطها مع الحاسوب واستخدام معالج الكلمات، وكان أول برهان على أهمية ما طرحته هذه الشركة عام 1964م عندما أنتجت هذه الشركة جهازا طرحته في الأسواق أطلق عليه اسم الشريط الممغنط (جهاز الطابعة المختار)، حيث كانت هذه الطابعة MT/ST عند كتابة أي رسالة يتم خزن الكلمات على الشريط الممغنط، حيث بالإمكان طباعة هذه الرسالة بعد استرجاعها من الشريط على الطابعة بعد أن نطبع اسم وعنوان الشخص المرسل إليه، وهذه العملية وفرت جهدا كبيرا وخاصة عندما يتطلب إرسال نفس الرسالة إلى عدد كبير من المرسل إليهم وتوالى ظهور العديد من التقنيات في المجال

[1] نجم نجم عبود، الادارة الالكترونية (الاستراتيجية و الوظائف و المشكلات)، دار المريخ، المملكة العربية السعودية 2004، ص 128.

الإداري لتطبيقها في المؤسسات على اختلافها وصولا إلى الأهداف المنشودة بأقل التكاليف وجودة عالية[1].

واستخدم مصطلح المكتب اللاورقي (paperless office) لأول مرة عام 1973 في الولايات المتحدة إشارة إلى فكرة مفادها التحول إلى العمل الرقمي (digital)، وفي عام 1974 أخذت مؤسسة (زيروكس) تروج لهذا المفهوم الطموح باعتباره يمثل مكتب المستقبل، وكانت بداية الانطلاق لشركة مايكروسوفت في هذا الميدان في عام 1996 من خلال استخدام الربط الشبكي بين الحواسيب المستخدمة في مؤسستها مما أدى إلى تقليص الحاجة لاستخدام الورق بقدر كبير جدا وفي نهاية التسعينات استخدم مصطلح الإدارة الإلكترونية مع انتشار شبكة الانترنت العالمية وأعتمد كوسيلة من وسائلها في توفير الخدمات عن بعد، حيث وجدت معظم المنظمات أن استخدامها للحاسوب يعنى الإسراع في انجاز الأعمال واختصار للجهد والوقت والموارد، فالإدارة الإلكترونية مفهوم مبتكرا أملته المراحل المتقدمة من ثورة تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة وأسهمت في تكوينه وانتشاره، وأخذت الشركات والمؤسسات على اختلافها تتسارع للانتقال إلى عالم الإدارة الالكترونية[2].

الفرع الثاني: تعريف الادارة الالكترونية

مصطلح الإدارة الإلكترونية هو مصطلح حديث النشأة في مجتمعنا، وذلك للتطور الكبير الحاصل في كافة مجالات تكنولوجيا المعلومات، وهذا ما دفع مجموعة من الباحثين إلى البحث في مفهومها بالرغم من عدم توصلهم إلى تعريف دقيق يمكن الاعتماد عليه.

-عرفها الدكتور سعد غالب إبراهيم على أنها "منظومة متكاملة وتقنية مفتوحة تشمل جميع الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية، كما يمكن اعتبارها كإجراء إداري متطور يقوم على تسخير الأنترنت لتحقيق الأهداف المرجوة"[3].

[1] علاء عبد الرزاق السالمي، حسين عبد الرزاق السالمي، شبكات الادارة الالكترونية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 234.

[2] بلخير عمومن، محمد الحافظ عيشوش، الادارة الالكترونية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية و أثرها على الأداء الوظيفي، ورقة بحثية منشورة في مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد01، جوان 2022، ص 214.

[3] عزوز سعيدة، نسيمة مقبل، عصرنة المرافق العمومية في الجزائر، الادارة الالكترونية في البلدية أنموذجا، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 08، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 141.

–وعرفها محمد سمير أحمد بأنها "العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتنظيم وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركات بدون حدود من أجل تحقيق أهدافها "[1].

وعليه فمن خلال التعريفين السابقين، نلاحظ أنه قد تم حصر تعريف الإدارة الإلكترونية في كونها منظومة واجراء متطور، والارتكاز الأساسي لها على توفر الأنترنت وأغفل الدور الفعال للوسائل التكنولوجية الأخرى.

وقد عرفت أيضا بأنها " تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية بغية تحسين العملية الإنتاجية وانجاز العمل بسرعة وأقل التكاليف".

كما نجد أن الدكتورة " لاتيسيا روو" ترى بأن "آفاق الإدارة الإلكترونية سوف تصبح كأداة تهدف إلى وضع إدارة فعالة تشبع كل الاحتياجات الصريحة والضمنية لمستعمليها[2].

وعرفها آخرون بأنها "استخدام تقنية المعلومات في الوزارات والإدارات الحكومية للاتصال بالمواطنين والشركات والأجهزة الحكومية المختلفة من خلال شبكة المعلومات أو أي طريقة تقنية تمكنها من الوصول إلى المواطنين وتقديم الخدمة لهم، وبالتالي فهي تمد ذراعيها لإمكانية الوصول الى أقصى حد يمكن الوصول إليه لتقديم الخدمات بالسرعة والكفاءة المطلوبة "[3].

ويمكن القول أنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة لتنفيذ الأعمال الإدارية وتقديم الخدمات إلكترونيا في أي مكان وزمان مما يؤدي إلى زيادة جودة الأداء وسرعة التنفيذ وخفض التكلفة والدقة والسرعة في تقديم الخدمات الإدارية "[4].

وقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها:"استخدام الأنترنت والشبكة العالمية لتقديم معلومات وخدمات الإدارة للمواطنين"[1] .

---

[1] محمد سمير أحمد، الادارة الالكترونية، ط1، دار المسيرة للنشرو التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص 43.

[2] عبد العزيز شملال، الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، جامعة أم البواقي، الجزائر، سبتمبر 2019، ص 1375.

[3] بدر محمد السيد القزاز، الادارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الاداري، دراسة مقارنة بالفقه الاسلامي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، القاهرة، 2016، ص 25.

[4] سهام رابحي، تحسين الخدمة العمومية على مستوى الادارة المحلية في الجزائر، اطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص ادارة محلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2019/2018، ص 167.

ويعرفها البنك الدولي بأنها "مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع الأعمال وتمكينهم من المعلومات، بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد، واعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة"[2] .

ومن خلال جملة التعريفات السابقة نلاحظ أنها تدور جميعها حول مفهوم واحد وهو التحول من النظام التقليدي للإدارة إلى النظام الحديث، القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تيسير أداء الإدارات لخدماتها العامة وانجازها في أسرع وقت وأعلى جودة للخدمة، وبذلك تتغير أساليب تقديم تلك الخدمات من شكلها الروتيني المألوف الذي يقوم على المعاملات الورقية إلى أشكال جديدة إلكترونية بواسطة الحاسب الآلي عبر شبكة الأنترنت وشبكات الاتصال.

الفرع الثالث: خصائص الادارة الالكترونية

تتسم الادارة الالكترونية بمجموعة من الخصائص تميزها بذلك عن الادارة التقليدية، غير أن أهم هاته الخصائص هي[3]:

1-الإدارة الالكترونية هي إدارة بلا ورق: حيث عوضت الوسائل الالكترونية الورق فيما يخص طلب الوثائق، الحصول على البيانات ومعالجتها.

2-الإدارة الالكترونية إدارة بلا مكان: حيث يمكن الاستفادة من مختلف خدمات المؤسسات الإدارية المقدمة الكترونيا في أي مكان عند الحاجة إليها.

كما تمتلك الادارة الالكترونية مجموعة من الخصائص الأخرى نلخصها في[1]:

---

[1] شهرزاد مناصر، عبد العالي حاحة، دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية بالإدارة المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ،10العدد،01، أفريل 2019، الجزائر، ص1202.

[2] بلجيلح شهيناز، الإدارة الإلكترونية وترشيد الإدارة العامة التجربة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة المسيلة كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2013/2012، ص9.

[3] عيساوي نادية، الادارة الإلكترونية كأداة لتحسين الخدمة العمومية مع الاشارة لتجربة بعض مؤسسات الخدمة العمومية بالولايات المتحدة الأمريكية، ورقة بحثية منشورة على مجلة البحوث و الدراسات الانسانية، المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسنطينة العدد14، 2017، ص 275.

أ-**التشبيك الفائق:** هذا التشبيك يعمل في اطار تعظيم امكانيات الشبكة وفق قانون ميتكاليف[2]، الذي يربط بين المنفعة من شبكة الانترنيت وعدد المستخدمين لها، ويشير إلى أن المنفعة من الشبكة تساوي مربع عدد المستخدمين لها.

ب-**التفاعل الآني على مدار الساعة و من أي مكان بالعالم:** وهذا ما يوفر امكانية التعامل في الوقت الحقيق مع العاملين و الموجودين في أي مكان في العالم بيسر وسهولة وبتكلفة اتصال محدودة.

ج-**السرعة الفائقة، والعمل عن بعد وبلا حدود:** نتيجة سرعة التوصيل الكهربائي التي تقرب من سرعة الضوء فإن إرسال رسالة من قارة الى خرى عبر البريد الإلكتروني قد يستغرق حوالي 51 ثانية فقط فالسمة الأساسية الاعمال الإلكترونية هي إمكانية العمل بال حدود، وهذه السمة تؤدي بنا بدون شك إلى تطوير نظرة الإدارة إلى نفسها والى قدراتها الجوهرية باتجاه المزيد من التنظيم والمرونة.

د-**الرقابة المباشرة والصادقة:** من خصائص الإدارة الإلكترونية أنه أصبح بإمكانها أن تتابع مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكاميرات الرقمية التي في وسع الإدارة الإلكترونية أن تسلطها على كل بقعة من مواقعها الإدارية، وكذلك على منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور، وهكذا يصبح لدى الإدارة الأداة المضمونة الصادقة التي تقيم بها أنشطتها وتتابع بها مواقعها باطمئنان بعيدا عن أسلوب المتابعة بالمذكرات والتقارير التي يرفعها الأفراد في الإدارات التقليدية، بما يعرف عنها من مشكلات يأتي في مقدمتها انعدام الشفافية في كثير من الحالات، فضلا عن بطء هذا الأسلوب، ويمكن بوضوح كشف هذا الفارق حين نتصور إدارتين إحداهما تجلس في انتظار مراقب أو مجموعة مراقبين أرسلتهم ليكتبوا لها تقريرا عن موقع ما، ويتابعوا سير العمل فيه وأخرى تجلس في مكانها تشاهد حركة العمل في هذا الموقع مباشرة، وتسمع أيضا كل ما يدور فيه.

هـ-**السرية والخصوصية:** من خصائص الإدارة الإلكترونية السرية والخصوصية للمعلومات المهمة نتيجة ما تملكه تلك الإدارة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة وعدم إتاحتها إلى لذوي الصالحية الذين يملكون كلمات المرور أو أحقية الدخول.

---

[1] دايرة عايدة، متطلبات الادارة الالكترونية و دورها في تعزيز ولاء الموظفين، ورقة بحثية منشورة في مجلة الحدث للدراسات المالية و الاقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2021، جامعة باجي مختار، عنابة، ص ص 86-88.

[2] ينص قانون متكالف على الآتي: «إن نجاعة أي شبكة اّتصال تتناسب مع مرّبع حجمها» وقد صيغ بهذا الشكل من قبل جورج غيلدر George Gilder في عام 1993، ونسب إلى روبرت متكالف ، ينظر: نبيل صلاح العربي، مقال منشور على: https://drnabil.org/ ، تاريخ الاطلاع: 2024/05/25.

و-زيادة الاتقان: فالإدارة الالكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الاداري والتغيير التنظيمي تمثل منعطفا حاسما في شكل المهام والأنشطة الادارية التقليدية وتنطوي على مزايا عديدة أهمها المعالجة الفورية للطلبات بدقة واتقان كبيرين.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف الادارة الالكترونية

أولا: أهمية الادارة الالكترونية

تتجلى أهمية الإدارة الإلكترونية في قدرتها على مواكبة التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات وما يرافقها من انبثاق ما يمكن تسميته بالثورة المعلوماتية المستمرة، فضلا عن ذلك تمثل الإدارة الإلكترونية نوعا من الاستجابة القوية لتحديات عالم القرن الواحد والعشرين الذي يختصر العولمة والفضاء الرقمي، واقتصاديات المعلومات والمعرفة، وثورة الانترنت وشبكة المعلومات العالمية، كل متغيراته وحركة اتجاهاته[1].

كما أن اهتمام العالم المتقدم باستخدام تقنيات المعلومات الإدارية لم تأتي من فراغ، بل وجد فوائد كبيرة حصلت لذلك بدأت الدول تتسابق في تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسساتها، حيث يمكن اختزال أهميتها في[2]:

- ✓ تبسيط الإجراءات داخل هذه المؤسسات وهذا ينعكس إيجابيا على مستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين كما تكون الخدمة المقدمة أكثر جودة.
- ✓ اختصار وقت تنفيذ وإنجاز المعاملات الإدارية المختلفة.
- ✓ الدقة والوضوح في العمليات الإدارية المختلفة داخل المؤسسة.
- ✓ تعمل الإدارة الإلكترونية على تحويل الأيدي العاملة الزائدة عن الحاجة إلى أيدي عاملة لها دور أساسي في تنفيذ هذه الإدارة، عن طريق إعادة التأهيل لغرض مواكبة التطورات الجديدة التي طرأت على المؤسسة، والاستغناء عن الموظفين غير الأكفاء وغير القادرين على التكيف مع الوضع الجديد.

[1] عيدوني كافية، الادارة الالكترونية في العالم العربي و سبل تطبيقها في الواقع، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، العدد 02، 2017، ص 222.

[2] قاشي علال، عشير جيلالي، أهمية الادارة الالكترونية في تقديم الخدمة العمومية في سياق قواعد قانونية منظمة لذلك مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، جوان 2001، ص 89.

ثانيا: أهداف الادارة الالكترونية

تهدف الإدارة الإلكترونية إلى زيادة قدرات الإدارات على الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات بهدف التنمية، فالأخذ بمفهوم الإدارة الإلكترونية من تقنية المعلومات بهدف التنمية سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة الكفاءة والفاعلية، وتتمثل أهداف الإدارة الإلكترونية فيما يلي:

1-الأهداف الإدارية: وتتمثل في[1]:

- تطوير الإدارة بشكل عام، باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة والأنظمة التي من شأنها تطوير العمل الإداري، ورفع كفاءة الموظف، وخلق جيل جديد من الكوادر القادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة.
- إدارة ومتابعة المقررات المختلفة بالمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.
- تجميع البيانات من مصدرها الأصلي بصورة موحدة.
- إلغاء نظام الأرشيف الورقي، واستبداله بنظام أرشفة إلكترونية مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق.

2-الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في[2]:

- محاربة البيروقراطية والقضاء على تعقيدات العمل اليومية.
- إيجاد مجتمع قادر على التعامل مع معطيات العصر التقني.
- تعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية.

هذا ويقسم بعض المتخصصين في الادارة الالكترونية أهدافها إلى أهداف عملية وأخرى تجريدية[3]:

---

[1] محمد جمال أكرم عمار، مدى امكانية تطبيق الادارة الالكترونية بوكالة غوث و تشغيل اللاجئين بمكتب غزة الاقليمي ودورها في تحسين أداء العاملين، رسالة ماجستير في مجال ادارة الأعمال، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم ادارة الأعمال، غزة فلسطين، 2009، ص 38.

[2] نعيم حسن حماد الفرا، تطوير الاتصال الاداري لمديري المدارس الثانوية بمحافظات غزة في ضوء الادارة الالكترونية رسالة ماجستير في أصول التربية، الجامعة الاسلامية ، كلية التربية، قسم اصول التربية، غزة، فلسطين، 2008، ص 14.

[3] اكرام عطية، فاطمة الزهراء زرزور، دور الادارة الالكترونية في الظروف الاستثنائية-كوفيد19-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: قانون اداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي الجزائر، 2021/2020، ص20.

أ-الأهداف العملية[1]:

- إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.
- تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها.
- تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة.
- تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.
- زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا ومتابعة وادارة كافة الموارد.
- توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة فورية .

ب-الأهداف التجريدية[2]:

- تقديم خدمات جديدة كمحاولة تجاوز الأخطاء التي يقع فيها الموظف العادي أثناء عمله.
- التقليل من البيروقراطية وذلك من خلال اختصار مراحل انجاز المعاملات وعدد الدوائر المساهمة في انجاز طلبات ومصالح الجمهور.
- تسهيل المعاملات لعملائها من خلال وجود أسلوب موحد للتعامل مع كل العملاء.
- الشفافية مما يؤدي بالإدارة العامة أن تعمل بوضوح تام بعيدا عن الشكوك لبث الطمأنينة في نفوس المواطنين.

المطلب الثالث: أساسيات الادارة الالكترونية

ينطوي نموذج الإدارة الالكترونية على عدد من المرتكزات تمثل بناء شبكي متماسك وأنظمة الكترونية تمكنها من أداء وظائفها المختلفة، فبلوغ الأهداف المسطرة في نظام الإدارة الالكترونية إنما يقتضي بالأساس ضرورة توفير البنى التحتية ومختلف الدعامات الرئيسية لهذا النموذج.

الفرع الأول: وظائف الادارة الالكترونية

إن الإدارة الإلكترونية هي منظومة تنظيمية ووظيفية مرنة ومفتوحة تتبادل تأثيراتها مع البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة وبالتالي تعتبر هذه الإدارة حزمة متكاملة من العمليات المترابطة للتخطيط

[1] فداء حامد، الإدارة الإلكترونية الاسس النظرية والتطبيقية، الطبعة01، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2015، ص 22 .

[2] غنية نزلي، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 12 الجزائر، جانفي 2016 ، ص ص 179-180.

والتنظيم، والتوجيه، والرقابة، واتخاذ القرارات وفقاً لمتطلبات المواكبة والاستخدام المناسب لتقنيات المعلومات من عتاد حاسوب، وبرمجيات، وشبكات اتصال، وإدارة فعالة وذكية لموارد المنظمة من البيانات والمعلومات والمعرفة[1]، لذلك من غير الممكن وضع الوظائف التقليدية للإدارة في إطار الوسائل والتقنيات الحديثة للمعلوماتية لأن هذه الأخيرة قد أثرت بصورة جوهرية في مضمون العملية الإدارية نفسها وفي شكلها وطبيعتها، حيث تؤدي الإدارة الالكترونية عددا من الوظائف الأساسية مثلت مرتكزات هامة في الإصلاح الإداري وتغييرا جذريا في أساليب الإدارة التقليدية.

وتتلخص وظائف الادارة الالكترونية فيما يلي[2]:

أولا: التخطيط الإلكتروني:

يختلف التخطيط الالكتروني على التخطيط التقليدي في ثلاث سمات[3]:

- ✓ أن التخطيط الالكتروني يمثل عملية دينامية في اتجاه الأهداف الواسعة والمرنة، والآنية، وقصيرة الأمد والقابلة للتجديد، والتطوير المستمر والمتواصل.
- ✓ أنه عملية مستمرة بفضل المعلومات الرقمية دائمة التدفق.
- ✓ أنه يتجاوز فكرة تقسيم العمل التقليدية بين الإدارة وأعمال التنفيذ، فجميع العاملين يمكنهم المساهمة في التخطيط الالكتروني في كل مكان وزمان.

تعطي البيئة الرقمية قوة للتخطيط الالكتروني، انطلاقا مما يميز البيئة الرقمية من التغير بسرعة عبر الشبكات المحلية والعالمية مما يحقق قدرة على الوصول إلى الجديد من الأفكار، والأسواق، والمنتجات والخدمات غير الموجودة، وهذا ما يعطي ميزة وأفضلية لعملية التخطيط الالكتروني على حساب الشكل التقليدي[4].

---

[1] بلغيث عبد الله، زعفان ريمة، واقع تطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون اداري، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2021/2020، ص 26.

[2] المرجع نفسه، ص 26.

[3] محمد بن عبد العزيز الصافي، مدى إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية في المديرية العامة للجوازات لمدينة الرياض، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض السعودية، 2006، ص 23.

[4] بلغيث عبد الله، زعفان ريمة، المرجع السابق، ص 27.

ثانيا: التنظيم الالكتروني:

في ظل التحول الالكتروني يرى الدكتور "نجم عبود" أن مكونات التنظيم قد حدث فيها انتقال من النموذج التقليدي إلى التنظيم الالكتروني، من خلال بروز هيكل تنظيمي جديد قائم على بعض الوحدات الثابتة والكبيرة، والتنظيم العمودي من الأعلى إلى الأسفل إلى شكل تنظيم يعرف بالتنظيم المصفوفي، يقوم أساسا على الوحدات الصغيرة، والشركات دون هيكل تنظيمي، كما حدث التغير في مكونات التنظيم بالتالي يصبح التقسيم الإداري قائما على أساس الفرق بدلا من التقسيم الإداري على أساس الوحدات والأقسام والانتقال من سلسلة الأوامر الإدارية الخطية إلى الوحدات المستقلة والسلطة الاستشارية، ومن التنظيم الإداري الذي يبرز دور الرئيس المباشر إلى التنظيم متعدد الرؤساء المباشرين، ومن اللوائح التفصيلية إلى الفرق المدارة ذاتيا، ومن مركزية السلطة إلى تعدد مراكز السلطة[1].

ثالثا : الرقابة الالكترونية

إذا كانت الرقابة التقليدية تركز على الماضي لأنها تأتي بعد التخطيط والتنفيذ، فان الرقابة الالكترونية تسمح بالمراقبة الآنية من خلال شبكة المؤسسة أو الشركة الداخلية، مما يعطي إمكانية تقليص الفجوة الزمنية بين علمية اكتشاف الانحراف، أو الخطأ، وعملية تصحيحه، كما أنها عملية مستمرة متجددة تكشف عن الانحراف أولا بأول، من خلال تدفق المعلومات والتشبيك بين المديرين، والعاملين، والموردين والمستهلكين فالجميع يعمل في الوقت نفسه، وهو ما يؤدي إلى زيادة تحقيق الثقة الالكترونية، والولاء الالكتروني، سواء بين العاملين والإدارة أو بين المستفيدين والإدارة، مما يعني أن الرقابة الالكترونية تكون أكثر اقترابا من الرقابة القائمة على الثقة[2].

رابعا: القيادة الالكترونية: أدى التغير في بيئة الأعمال الالكترونية، والتحول في المفاهيم الإدارية إلى إحداث نقلة نوعية كان من نتائجها الانتقال إلى نمط القيادة الالكترونية، والتي تنقسم للأنواع الثلاثة التالية[3]:

---

[1] نجم عبود نجم، المرجع السابق، ص ص 247، 248.

[2] محمد بن عبد العزيز الصافي، المرجع السابق، ص 27.

[3] عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009/2010، ص ص 32-33.

1-القيادة التقنية العملية:

ترتكز في نشاطها على استخدام تكنولوجيا الانترنت، وتتسم بزيادة توفير المعلومات، وتحسين جودتها، إضافة إلى سرعة الحصول عليها ، وهبي التي تعرف بقيادة الإحساس بالثقة والبرمجيات، وتمكن القائد الالكتروني من امتلاك قدرة على تحسين مختلف أبعاد التطور التقني في الأجهزة والبرمجيات والشبكات والتطبيقات، إضافة إلى أنها تتصف بأنها قيادة الإحساس بالوقت بمعنى أنها تجعل القائد الالكتروني يتسم بمواصفات جديدة ، هي سرعة الحركة ، والاستجابة والمبادرة على تسيير الأعمال واتخاذ القرارات[1].

2-القيادة البشرية الناعمة:

تطرح فكرة القيادة الناعمة ضرورة وجود قائد يمتاز بالحرفية، والزاد المعرفي وحسن التعامل مع الزبائن الذين يبحثون عن سرعة الاستجابة لمطالبهم، وتتسم القيادة الناعمة بالقدرة العالية على إدارة المنافسة، والوصول إلى السوق، وبالتركيز على عنصر التجديد في توفير الخدمات للمتعاملين[2].

3-القيادة الذاتية:

ترتكز القيادة الذاتية على جملة من المواصفات يجب أن يتصف بها القائد ضمن إدارة الأعمال عبر الانترنت، وهو ما يجعل قيادة الذات تتصف بالقدرة على تحفيز النفس، والتركيز على انجاز المهمات والرغبة في المبادرة، إضافة إلى المهارة العالية ومرونة التكيف مع مستجدات البيئة المتغيرة[3].

غير أن التحول في وظائف الإدارة الالكترونية على حساب الوظائف التقليدية للإدارة، يؤدي إلى نتيجة تتمثل في القضاء على إبداعات الفرد داخل المنظمة الإدارية، والتخلي على روح العمل الجماعي الذي ينتج عن الاتصال المباشر بين المرتفقين وأجهزة الإدارة وضرورة أن تتم مراعاة هذا الجانب، خاصة أن هناك نظريات تركز على العامل الإنساني في المنظمة، مثل (مدرسة العلاقات الإنسانية)[4].

[1] بلغيث عبد الله، زعفان ريمة، المرجع السابق، ص 28.

[2] المرجع نفسه، ص 29.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] محمد بن عبد العزيز الصافي، المرجع السابق، ص 31.

الفرع الثاني: أنماط الإدارة الإلكترونية ومجالات تطبيقها

أصبحت الإدارة الإلكترونية تطبق في العديد من المجالات في المنظمات على اختلافها، ذلك أن تأثير تكنولوجيا المعلومات على المنظمات والمجتمعات يزداد بتطور التكنولوجيا وانتشارها، فالتعاون والترابط بين الإنسان والآلة ينمو بسرعة ليشمل معظم النشاطات فتكنولوجيا المعلومات قد غيرت كل شيء في حياة الإنسان والأعمال حتى أصبح من غير الممكن تصور وجود أي نشاط وظيفي إنساني أو أي عمل جماعي منظم من دون وجود أدوات وتقنيات الحاسوب.

وفي الواقع تعد تقنية المعلومات والاتصالات طريقا واسعا يوصل إلى مجالات ناشئة حديثة للقدرات والإبداعات التقنية، فاليوم تعتبر تقنية المعلومات جزء لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يدعو جميع الدول إلى السعي نحو تحديد أنسب الاستراتيجيات التي تلائم الأنواع الجديدة من الابتكارات وعليه وفي هذا السياق سوف نرصد هذا الفرع لدراسة أنماط الإدارة الإلكترونية ومجالات تطبيقها .

أولا: أنماط الإدارة الإلكترونية

تأخذ الإدارة الالكترونية أنماطا مختلفة وأشكالا متعددة، تتفق مع طبيعة العمل لدى المنشاة بما يحقق ومن تلك الأنماط ما يلي[1]:

1- التجارة الالكترونية: هي عملية بيع وشراء البضائع والخدمات عبر الإنترنت يمكن لعملاء التجارة الإلكترونية إجراء عمليات شراء من أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم بالإضافة إلى نقاط الاتصال الأخرى بما في ذلك الهواتف الذكية والساعات الذكية والمساعدات الرقمية، مثل أجهزة **Echo** من **Amazon**، وعليه فالتجارة الالكترونية تمثل[2]:

- عملية بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات عديدة من ضمنها الانترنت.

[1] بلغيث عبد الله، زعفان ريمة، المرجع السابق، ص 30.

[2] عمر احمد أبو هاشم وآخرون، الإدارة الالكترونية – مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 65- 66.

- وسيلة من اجل إيصال المعلومات والخدمات أو المنتجات عبر خطوط الهاتف او عبر شبكات كمبيوترية أو عبر أي وسيلة تقنية.
- تبادل المعلومات وتقديم الخدمات عبر شبكة الانترنت لتحقيق التنمية الاقتصادية بصورة سريعة ودقيقة مع تفعيل البطاقات الشبكية.

ويمكن تحديد مفهوم التجارة الالكترونية على أنها أداء الأنشطة التجارية باستخدام الوسائل والأساليب الالكترونية عن طريق الشبكة الدولية.

ويمكن ان يتحقق الدفع من خلال البطاقة البنكية وتعد التجارة الالكترونية أول تطبيق للإدارة الالكترونية[1].

2- الصحة الالكترونية: تقوم الصحة الالكترونية بتوفير الاستثمارات والخدمات والمعلومات الطبية إلى المرضى عبر وسائل الكترونية، فالمريض يستطيع متابعة نتائج الفحوصات الطبية والتحاليل المخبرية والمعلومات والخدمات عبر الشبكة المحلية للمستشفى أو عبر شبكة الانترنت[2].

3-الحكومة الالكترونية: تعد الحكومة الالكترونية من أحد أنماط الإدارة ويقصد بها إدارة الشؤون العامة بواسطة وسائل الكترونية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية سياسية والتخلص من الأعمال الروتينية والمركزية بشفافية عالية، ويمكن ان يشمل ذلك في انجاز الخدمات الحكومية بين الجهات المختلفة[3].

4-التعليم الالكتروني: في التعليم الالكتروني يمكن إجراء المحاضرات الدراسية والاختبارات التحريرية ومناقشة الرسائل العلمية عبر الشبكات المحلية المنشأة، أو عبر شبكة الانترنت كما يمكن الاستفادة من الدروس المجانية المنشورة على شبكة الانترنت[4].

5- النشر الالكتروني: من خلال النشر الالكتروني يمكن متابعة الأخبار العاجلة والنشرات الاقتصادية والاجتماعية والاطلاع على آخر المؤلفات والاستفادة من محركات البحث المتنوعة وتحقيق سرعة الحصول على المعلومة من مصادره الأساسية[1].

---

[1] محمد عبد حسين الطائي، التجارة الالكترونية المستقبل لإعداد الأجيال القادمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 16.

[2] خالد ممدوح إبراهيم، الإدارة الالكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2010، ص 56.

[3] محمد سمير أحمد، المرجع السابق، ص 69.

[4] سعد غالب التكريتي وبشير العملاق، الأعمال الالكترونية، دار المناهج، عمان، 2002، ص 111.

المبحث الثاني: التحول نحو الادارة الالكترونية

تقدمت التكنولوجيا بشكل سريع في السنوات الأخيرة مما أدى إلى ظهور مفهوم الاقتصاد الرقمي هذا التطور أثر على العديد من جوانب الحياة بما في ذلك الاقتصاد والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني مما دفع الحكومات حول العالم بالاعتماد على تقنيات المعلومات والاتصالات لتطوير خدماتها وزيادة جاذبيتها للمستثمرين، بالإضافة إلى تحقيق رضا المواطنين، هذا الاتجاه دفع الحكومات إلى اعتماد استراتيجيات حديثة تسهم في استخدام البيانات الإلكترونية بشكل أفضل، وتعزز مبادئ الحكم الرشيد والشفافية، وتوفير وسائل الربط الإلكترونية بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، هذا التقدم التكنولوجي أدى إلى تغيير كبير في نظم الإدارة، حيث أصبحت الخدمات العامة تعتمد بشكل كبير على الإمكانيات الفريدة للإنترنت وشبكات الأعمال، مما دفع باتجاه إدارة إلكترونية تتميز بالسرعة والتفاعل الفوري وتجاوز الحدود.

المطلب الأول: دواعي التحول نحو الادارة الالكترونية

إن عملية التحول نحو تبني استراتيجية الإدارة الالكترونية داخل الهيئات الإدارية مهما كان نوع الخدمات التي تقدمها سواء كانت خدماتية ربحية أم خدماتية عمومية مجانية تهدف جميعا من خلال هذا التوجه الجديد إلى تحسين نوعية خدماتها وزيادة فعاليتها مما يحقق ثقة المواطن في الخدمات التي تقدمها وبالتالي تقريبه منها، واذا كانت هذه العملية من نتاج تطور بعض الدول التي قطعت أشواطا كبيرة في إدخال التكنولوجيا والمعلوماتية في إدارة مرافقها وخدماتها، فقد أصبحت محل أنظار الدول التي تتطلع إلى تجربة هذه الاستراتيجية الالكترونية الجديدة، فأصبحت تشكل حتمية بالنسبة إليها، ففكرة توظيف المعلومات أصبحت من أهم محددات النجاح في أي إدارة مع الأخذ بعين الاعتبار عامل مهم في تبني هذه الاستراتيجية الجديدة وهو الإرادة السياسية للنظام السياسي السائد وتوجهاته في عصرنة بعض القطاعات أو جميعها بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية[2].

فالتحول إلى الإدارة الإلكترونية ليس دربا من دروب الرفاهية وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي مؤسسة، وقد فرض

[1] بشير عباس العلائق، دور القوى التحويلية لتقنيات المعلومات والاتصالات في انتشار وتفعيل التعليم الالكتروني، ورقة بحثية في الملتقى العربي الثاني حول التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، قطر، 06-18 أكتوبر، 2003، ص 31

[2] بلغيث عبد الله، زعفان ريمة، المرجع السابق، ص 42.

التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات، كلها من الأمور التي دعت إلى التطور الإداري نحو الإدارة الإلكترونية، ويمثل عامل الوقت أحد أهم مجالات التنافسية بين المؤسسات، فلم يعد من المقبول الآن تأخر تنفيذ العمليات بدعوى التحسين والتجويد وذلك لارتباط الفرص المتاحة أمام المؤسسات بعنصر التوقيت.

ويمكن تلخيص الأسباب الداعية للتحول الإلكتروني في النقاط التالية[1]:

- الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة الأعمال.
- القرارات والتوصيات الفورية والتي من شأنها إحداث عدم توازن في التطبيق.
- ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة .
- صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء.
- ضرورة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة.
- التوجه نحو توظيف واستخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات.
- ازدياد المنافسة بين المؤسسات وضرورة وجود آليات للتميز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس.
- حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل.

المطلب الثاني: متطلبات التحول نحو الادارة الالكترونية

إن مشروع الإدارة الالكترونية شأنه شأن أي مشروع أو برنامج آخر يحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة والمواتية لطبيعة عمله كي يتمكن من تنفيذ ما هو مطلوب منه وبالتالي يحقق النجاح والتفوق والا سيكون مصيره الفشل وسيسبب ذلك خسارة في الوقت والمال والجهد ونعود عندها إلى نقطة الصفر فالإدارة هي ابنة بيئتها تؤثر وتتأثر بكافة عناصر البيئة المحيطة بها وتتفاعل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية.

إذ تعتبر الإدارة الإلكترونية نظاما متكاملا من المكونات التقنية والمعلوماتية والتشريعية والبشرية لذا فإن تطبيقها يستلزم العديد من المقومات المتكاملة، وتعتمد تقنية الإدارة الإلكترونية من حيث تقديم الخدمة ووسائل نقل المعلومات وطلب الخدمات من قبل المستفيدين على مبدأين أساسيين هما[2]:

[1] رابحي عبد الله، المرجع السابق، ص ص 197-199.

[2] نجم عبود نجم، المرجع السابق، ص 106.

الأول تقني: ويتضمن تمثيل المعاملات الإلكترونية وتناقلها عبر شبكة الانترنت مع ضمان سريتها.
الثاني إجرائي: ويتضمن تمثيل المعاملات والخدمات عن بعد عبر شبكة الانترنت مع ضمان صحتها ومصداقيتها دون الحاجة لحضور طالب الخدمة شخصيا أو استخدام النماذج والوثائق الورقية[1].

متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية: تتضمن الإدارة الإلكترونية على توليفة من المكونات والمتطلبات التي تكفل تطبيقها واقعيا والتي يمكن تصنيفها وتبويبها وفقا لما يلي:

أ-**المتطلبات الإدارية- التنظيمية**-: وهي التي يمكن تحديدها في:

-وضع خطط واستراتيجيات التأسيس: وهذا ما يستهدف وضع رؤية مستقبلية مشتركة وواضحة حول مشروع التحول للعمل الإلكتروني تتمثل أساسا في ضرورة إجراء تعديلات جذرية على صعيد تنفيذ أنشطة الأعمال وأسلوب العمل من قبل العاملين في المنظمة من خلال إعادة هندسة الأعمال وإعادة المسؤوليات والصلاحيات للأفراد.[2]

-تطوير الهيكل (التنظيم) الإلكتروني والخدمات والمعاملات تدريجيا: اذ يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية إجراء تغييرات في الجوانب الهيكلية والتنظيمية والإجراءات والأساليب بحيث تتناسب مع مبادئها وهذا من خلال إعادة هندسة الهياكل والعمليات والإجراءات للإدارات والأقسام التنظيمي وفق بنية شبكية تستند إلى قاعدة تقنية ومعلوماتية متطورة.

-توفير المتطلبات البيئية: فنجاح مشروع الإدارة الإلكترونية لا يمكن أن يتحقق إلا في وسط بيئة اجتماعية وثقافية ملائمة وحاضنة للمعرفة والتكنولوجيا الجديدة، خاصة أن الإدارة تمثل نسقا مفتوحا يؤثر ويتأثر بجملة المعطيات والمتغيرات البيئية "الاجتماعية، الثقافية، السياسية والاقتصادية"، إذ يصبح من الواجب العمل على خلق تعبئة اجتماعية مساعدة ومستوعبة لضرورة التحول للإدارة[3]، وكذا توفير سماح الإرادة والإدارة السياسية الفعالة المساعدة على الإصلاح الإداري، والعمل على توفير المخصصات المالية الكافية لتغطية الإنفاق على مشاريعها ، دون إهمال الاستثمار في ميدان التكنولوجيا وإيجاد مصدر تمويل لها تمتاز بالديمومة[4].

---

[1] بسام عبد العزيز الحمادي ووليد بن سليمان الحميضي، المرجع السابق، ص 23.

[2] أحمد بن عيشاوي، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث، العدد07، 2010، ص285.

[3] رضوان علي ستار، الإدارة الالكترونية وتطبيقاتها في الخدمات، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2005، ص46.

[4] حمد الطعامنة ، وطارق العلوش، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2004، ص 35.

-المتطلبات التشريعية: تتطلب الإدارة الإلكترونية توفير مناخ تشريعي ملائم مع وضع الأطر التشريعية الملائمة قبل التطبيق عن طريق تحديد الإطار القانوني الذي يقر بالتحول الإلكتروني، وأثناء التطبيق من خلال تكملة النقائص والفراغ القانوني اللازم الذي يمكن أن يظهر في أي مرحلة من مراحل التحول، وبعد التطبيق بوضع قواعد قانونية تضمن أمن المعاملات الإلكترونية وتحديد الإجراءات العقابية[1]، بمعنى أن القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإلكتروني يجب أن تساير مشروع الإدارة الإلكترونية منذ بدايته كفكرة وحتى تطبيقه وهذا ما من شأنه إضفاء الشرعية والمصداقية .

ب-المتطلبات البشرية: فتطبيق الإدارة الإلكترونية يتطلب تغييرات جذرية في نوعية العناصر البشرية الملائمة لها وهذا يعني ضرورة إعادة النظر بنظم التعليم والتدريب لمواكبة متطلبات التحول الجديد بما في ذلك الخطط والبرامج والأساليب والمصادر التعليمية والتدريبية على كافة المستويات والعمل على إيجاد الثقافة الملائمة لتحقيق القناعة لدى الأفراد بقانونية المخرجات الإلكترونية ودقتها وصحتها.

ج-المتطلبات التقنية: وهي التي تعتبر المكون الطبيعي الملموس لمشروع الإدارة الإلكترونية والتي يمكن تقسيمها كما يلي:

-متطلبات البنية التحتية التقنية الصلبة: التي تمثل القواعد والركائز التي تشغل أنظمة وعمليات الإدارة الإلكترونية والتي تشمل عتاد الحاسوب وتجهيزاته وملحقاته أو شبكات الاتصالات، وما يتبعها كذلك من تمديدات وتجهيزات سواء كانت بشبكات سلكية أو لاسلكية.

-متطلبات البنية التحتية التقنية الناعمة: والتي تشمل جميع البرمجيات والمعلومات والخبرات التي يتم من خلالها إنجاز وظائف الإدارة الإلكترونية، إلى جانب البرامج التطبيقية التي تشمل كافة التعليمات التي تحدد بصورة تسلسلية عمليات المعالجة اللازمة للبيانات وكيفية تنفيذها وقاعدة البيانات التي تتمثل في مجموعة البيانات المخزنة في جهاز واحد أو عدة أجهزة و المرتبة بشكل يلبي متطلبات المستخدم بطريقة سهلة وفعالة[2].

-متطلبات تقنية مشتركة: والتي تشمل متطلبات أمن المعلومات والصيانة.

د-المتطلبات الأمنية: فمسألة أمن المعلومات من خطر الفيروسات ومخاطر الاختراق تعد من بين أهم المتطلبات الفعالة في نجاح مشروع الإدارة الإلكترونية في أي منظمة، الامر الذي يستلزم تبني مختلف الآليات الكفيلة بضمان ذلك.

---

[1] رضوان علي ستار، المرجع السابق، ص 35.

[2] سمير أحمد محمد، الادارة الالكترونية، دار الميسرة، عمان، 2009 ، ص28.

هـ-المتطلبات المالية: فمشروع الإدارة الإلكترونية يحتاج الى ميزانية معتبرة لتغطية جميع متطلباتها السابقة، وهذا ما يحتم على المنظمة ضرورة تبني التخطيط المالي الذي يمكن من التنبؤ بالموارد المالية اللازمة وتحديد الفجوة المراد استيفاؤها في حالة وجود عجز مالي، إلى جانب الاهتمام بتمويل موازنات توظيفها سواء من مصادر خارجية تتحدد أساسا في الاستدانة والمنح المالية، أو المصادر الداخلية التي تشمل رأس مال المنظمة[1] .

المطلب الثالث: خطوات و مراحل التحول نحول الادارة الالكترونية

التحول إلى الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى عدة خطوات ومراحل كي تتم العملية بشكل يحقق الأهداف المرجوة.

الفرع الأول: خطوات التحول نحو الادارة الالكترونية

عندما نتخذ قرارا أوليا بتطبيق الإدارة الإلكترونية في منظماتنا لابد من التأكد من عدة أمور أهمها الحاجة الفعلية لهذه الإدارة والكلفة التي سوف تصرف عليها موازية للخدمات التي سوف تقدمها وضمان العناصر الأساسية لإنجاح هذه الإدارة، ويحتاج تطبيق الادارة الالكترونية القيام بالخطوات التالية[2]:

1-إعداد الدراسة الأولية: لإعداد هذه الدراسة لابد من تشكيل فريق عمل يضم بعضويته متخصصين في الإدارة والمعلوماتية لغرض معرفة واقع حال الإدارة من تقنيات المعلومات وتحديد البدائل المختلفة وجعل الإدارة العليا على بينة من كل النواحي المالية والفنية والبشرية.

2-وضع خطة التنفيذ: عند إقرار توصية الفريق من قبل الإدارة العليا بتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة أو المؤسسة لابد من إعداد خطة متكاملة ومفصلة لكل مرحلة من مراحل التنفيذ[3].

3-تحديد المصادر: التي تدعم الخطة بشكل محدد وواضح ومن هذه المصادر الكوادر البشرية التي تحتاجها الخطة لغرض التنفيذ والأجهزة والمعدات والبرمجيات المطلوبة ويعني هذا تحديد البنية التحتية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في هذه الإدارة أو المؤسسة[4].

---

[1] عبد الناصر موسى ، و محمد قريشي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة –الجزائر–، مجلة الباحث، 09، 2001، ص 91.

[2] علاء عبد الرزاق السالمي وخالد ابراهيم السليطي، المرجع السابق، ص ص 66-68.

[3] المرجع نفسه، ص 66.

[4] المرجع نفسه، ص 67.

4-تحديد المسؤولية: لتنفيذ الخطة لابد من تحديد الجهات التي سوف تقوم بتنفيذها وتمويلها بشكل واضح ضمن الوقت المحدد في الخطة والكلفة المرصودة لها.

5-متابعة التقدم التكنولوجي: نظرا للتطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات الإدارية ولغرض مواكبة آخر الابتكارات في هذا المجال فإن هناك مسؤولية مضافة عند تنفيذ الخطة وهو العمل على الحصول على آخر هذه الابتكارات في كافة العناصر التي لها علاقة بتطبيق الإدارة الإلكترونية[1].

الفرع الثاني: مراحل التحول نحول الادارة الالكترونية

إن الوصول إلى تحول كلي من ادارة تقليدية الى ادارة الكترونية يستوجب المرور بعدة مراحل تشكل سلسلة مترابطة تحقق بموجبها الاهداف المرجوة.

1- مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة:

حيث يتم خلال هذه المرحلة تفعيل الإدارة التقليدية، ومحاولة تنميتها وتطويرها، وذلك بالتوازي مع عملية الشروع في تنفيذ مشروع الإدارة الالكترونية، إذ يستطيع المواطن بذلك تخليص معاملاته واجراءاته بشكل سهل وبدون أي روتين، أو مماطلة، في الوقت الذي يستطيع فيه كل فرد يملك حاسب شخصي أو عبر الأكشاك، الاطلاع على نشرات المؤسسات والإدارات والوزارات وأحدث البيانات والإعلانات عبر الشبكة الالكترونية، مع إمكانية طبع أو استخراج الاستمارات اللازمة، وتعبئتها لإنجاز أي معاملة[2].

2- مرحلة الفاكس والتلفون الفاعل:

تعد هذه المرحلة هي المرحلة الوسيطة، والتي يتم فيها تفعيل تكنولوجيا الهاتف والفاكس، حيث يتمكن المتعامل أو المواطن الاعتماد على الهاتف المتوفر في كافة الأماكن والمنازل، والذي يوفر خدمات بشكل معقول التكلفة، إذ يمكن الأفراد من الاستفسار عن الإجراءات، والأوراق والشروط اللازمة لإنجاز أي معاملة بشكل سهل، كما يمكن للأشخاص في هذه المرحلة استعمال الفاكس لإرسال واستقبال الأوراق والاستمارات وغيرها، وفي هذه المرحلة يكون أغلب الأفراد، أو المتعاملين وطالبي الخدمة العامة قد اكتسبوا تجربة فيما يتعلق بنمط الإدارة الالكترونية[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص 68.

[2] الخالدي محمد محمود، التكنولوجيا الإلكترونية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن ،2007 ، ص 2.

[3] بلغيث عبد الله، زعفان ريمة، المرجع السابق، ص 54.

3- مرحلة الإدارة الالكترونية الفاعلة:

هي المرحلة الأخيرة والتي يتم من خلالها التخلي عن الشكل التقليدي للإدارة، بعد أن يصبح عدد المستخدمين للشبكة الالكترونية يقارب 30 بالمائة من المواطنين، ويجب أن يصاحب ذلك توفر الحواسيب، سواء بشكل شخصي، أو عن طريق الأكشاك، أو في مناطق عمومية، بحيث تكون تكلفتها أيضا معقولة ويسيرة لجميع المواطنين، مما يتيح ويمكن كل الأفراد من استعمال الشبكة الالكترونية لإنجاز أي معاملة إدارية، وبالشكل المطلوب و بأسرع وقت وأقل جهد، وأقل تكلفة ممكنة، وبأكثر فعالية كمية ونوعية (جودة) وبذلك يكون الرأي العام قد تفهم الإدارة الالكترونية، تقبلها وتفاعل معها، وتعلم طرق استخدامها[1].

[1] قايد زاهية، الادارة الالكترونية وتحسين اداء اعمال المؤسسات-حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة مستغانم"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير استراتيجي دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، الجزائر،2015/2014، ص19.

خلاصة الفصل:

تعتبر الادارة الإلكترونية امتدادا للمدارس الادارية، بل هي المدرسة الأحدث في الفكر الاداري التي تقوم على استخدام الانترنيت وشبكات الاتصال، و المنصات الالكترونية في انجاز وظائف الادارة العامة (التخطيط–التنظيم–القيادة والرقابة)، وفي انجاز وظائف ادارة الاعمال (الانتاج–التسويق–المالية.....).

وهي منظومة متطورة وتعتبر تحولا من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الحديثة، كما أنها آلية لترقية المؤسسات الإدارية غايتها تحقيق المصلحة العامة أهم مميزاتها السرعة في تقديم الخدمات وتحسين الخدمة.

الفصل الثاني

تطبيق الادارة الالكترونية في التعليم العالي

تمهيد:

إن عملية التحول من النمط الإداري التقليدي إلى النمط الإلكتروني ليست بالأمر الهين فهي عملية شاملة ومتشابكة تحتاج لتطبيقها على أرض الواقع توفير عدة متطلبات أساسية تمثل الحجر الأساس لتجسيد هذا النوع من الإدارة المعاصرة والمتطورة، وهي حتمية وضرورة يجب البدء بها بغية توفير البيئة المناسبة للبدء في مرحلة التحول نحو التطبيقات الإلكترونية واخراجها إلى حيز الواقع العملي، وبغرض تهيئة المنظومة الإدارية الجزائرية للتحول نحو الإدارة الإلكترونية ومجتمع المعلومات في إطار تطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية وتحقيق الأهداف المرجوة منه قامت الحكومة بالعمل على توفير المتطلبات الضرورية لذلك في مختلف المجالات.

وتبعا لما سبق سوف نتناول من خلال هذا الفصل تطبيق الادارة الالكترونية في التعليم العالي، في مبحثين الأول تطبيق الادارة الالكترونية في التعليم العالي بين الاستعداد و المستقبل، والثاني آثار وعقبات تطبيق الادارة الالكترونية في التعليم العالي.

المبحث الأول: تطبيق الادارة الالكترونية في التعليم العالي بين الاستعداد و المستقبل

عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار عصرنة الإدارة ومواكبة التغيير الحاصل في بيئة الإدارة العامة على محاولة الارتقاء بنموذج إداري يتماشى وأهداف منظومة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال الربط بين العديد من الجامعات، إضافة إلى توفير الشبكة لأساليب جديدة للتكوين حيث قامت الوزارة المعنية بربط القطاع بالأنترنت سنة 1996، ونظرا للاستعمال المتزايد لشبكة الانترنت واعتماد القطاع على الانفتاح على العالم المعلوماتي تحتم عليها ربط جميع المؤسسات الجامعية التابعة له بشبكة الانترنت.

المطلب الأول: الاستعداد التقني لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي

انطلاقا من أن قياس أي تجربة أو مبادرة نحو بناء الإدارة الالكترونية والنهوض بمستوى خدماتها العامة يتوقف على النظر فيما تم تحقيقه من استعداد، و من واقع الجاهزية نحو التطبيق ومستوى الفاعلية في الإنجازات، حيث ترتكز عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية على جملة من المحددات يرتكز من خلالها على إيجاد واقع بيئة مناسبة لتطبيق ناجح للإدارة الإلكترونية، حيث تنطلق خطوات التطوير الأولى في التأسيس لمشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر بمعرفة واقع الجاهزية الإلكترونية لتطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية من حيث جودة البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية وجودة المورد البشري وبناء مجتمع المعلومات[1].

الفرع الأول: الانترنيت و الاستعداد التقني للوزارة

يمثل توجه الجزائر نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال مدخلا يعبر عن تغيير رئيسي في ثقافة وممارسة الأعمال الحكومية، كوسيلة لتمكين الحكومة من تأمين إدارة أكثر كفاءة لمواردها، وبالتالي تمكينها من تنفيذ سياساتها وخططها بكفاءة مرتفعة، حيث يمثل انتشار الانترنت كتقنية محورية في استراتيجية التحول الالكتروني مرحلة هامة في عملية الانتقال نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتحول للخدمات الإلكترونية في المؤسسات الحكومية بالجزائر، واعتماد مفهوم الإدارة الالكترونية كأداة لتطوير وإصلاح منظمات الخدمة العمومية.

[1] بلغيث عبد الله، زعفان ريمة، واقع تطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص: قانون اداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2021/2020، ص 65.

يبرز اهتمام الجزائر بالأنترنت لقناعتها بضرورة حيازة هذه التكنولوجيات الجديدة والتحكم فيها لما لها من آثار اقتصادية اجتماعية وسياسية تعود على الدولة بالفائدة، وتتجلى هذه القناعة في تبني الدولة لسياسة طموحة تقوم على تطوير هذا القطاع ومحاولة الالتحاق بالدول المتطورة[1].

وعملت الجزائر على الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت، ومختلف التقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث العلمي والتقني الذي تم إنشاؤه من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مارس 1986، وكان من مهامه الأساسية إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية[2].

ومع انطلاق الربط بالأنترنت في الجزائر، عرفت الجزائر منذ سنة 1994 تزايدا وتقدما هاما في مجال الاشتراك والتعامل بالأنترنت، ففي نفس السنة ارتبطت بالأنترنت عن طريق إيطاليا بسرعة تقدر بـ 9600 حرف ثنائي في الثانية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة كما يرى ذلك الدكتور بختي إبراهيم جد ضعيفة، وقد جاء الربط بين الجزائر وإيطاليا ضمن مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو لإقامة شبكة معلوماتية حيث تمثل الجزائر النقطة المحورية للشبكة في شمال إفريقيا[3].

وفي سنة 1996، وصلت سرعتها إلى 64 ألف حرف في الثانية، تمر عبر طريق العاصمة الفرنسية باريس، ليتم في نهاية 1998 ربط الجزائر بواشنطن عن طريق القمر الصناعي بقدرة 01 ميغابايت في الثانية وفي شهر مارس 1999، أصبحت قدرة الأنترنت في الجزائر تقدر بـ 2 ميغابايت في الثانية، وتم إنشاء أكثر من

[1] عبد الكريم زهيوة، تطور الإعلام الآلي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 28 جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2007، ص 67.

[2] بختي ،ابراهيم، الانترنت في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد 01 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2002، ص 31.

[3] المرجع نفسه، ص 31.

30 خطا هاتفيا جديدا من خلال نقاط الوصول التابعة للمركز والمتواجدة عبر مختلف ولايات الوطن الجزائر العاصمة سطيف، ورقلة وهران تلمسان وغيرها والمربوطة بنقطة خروج وحيدة هي الجزائر العاصمة[1].

كما قدر عدد الهيئات المشتركة في الانترنت سنة 1996 حوالي 130 هيئة وفي سنة 1999، أي بعد خمس سنوات من دخول الانترنت إلى الجزائر بلغ عدد المشتركين في الشبكة 800هيئة، منها 100 هيئة في القطاع الجامعي، 50 في القطاع الطمي، 500 في القطاع الاقتصادي، و150 في القطاعات الأخرى وخلال هذه السنة قدر عدد مشتركي مركز (Cerist) بحوالي 3500 مشترك، حيث عرفت الجزائر في هذه الفترة نموا ضعيفا في نسبة استعمالات واشتراكات الأفراد في الانترنت، وهذا ما يمكن تسجيل العكس منه لدى المؤسسات مثل مقاهي الانترنت و المؤسسات العامة، بسبب ارتفاع تكاليف الربط بالشبكة[2].

ويرجع الدور الأساسي في انتشار شبكة الانترنت في البداية إلى مركز البحث العلمي والتقني، باعتباره تنظيم حكومي تولي مسئولية ترقية واستعمال المعلومات العلمية والتقنية واهتم بدعم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في الجزائر، كما تكفل بتطبيق مشاريع مغاربية في إطار شراكة مع بعض الدول في شمال إفريقيا إضافة إلى ذلك استفاد المركز من تجهيزات للربط بالأنترنت ومن برامج لتكوين المستخدمين، الذين يقومون بتنظيم الاشتراك من خلال المركز ليغطي مؤسسات مختلفة في كل القطر[3].

وبالنظر إلى نسبة تطور اشتراكات الانترنت في الجزائر، يلاحظ التغير التدريجي لهذا المؤشر، لارتباطه بظروف وأسباب مختلفة ترجع في اغلبها إلى ضعف الدخل الفردي وصعوبة الربط الشبكي، وكحلقة في مراحل تطور الانترنت جاء المرسوم التنفيذي رقم : 98-257 ، بتاريخ 25 أوت 1998،[4] والمعدل بمرسوم تنفيذي

[1] رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: الإدارة العامة والتنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01 ، الجزائر،2017/2018، ص ص 123-124.

[2] لعقاب محمد، الانترنت وعصر المعلومات، دار ،هومة، الجزائر، 1999، ص ص 120-122.

[3] حفيظة بومايلة، علاقة الانترنت كتكنولوجيا حديثة للاتصال والمعلومات بالتنمية في دول العالم الثالث،رسالة ماجستير، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية فرع تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2003، ص 167.

[4] المرسوم التنفيذي رقم : 98/257 المؤرخ في 25 أوت 1998 المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية العدد 63، الصادرة بتاريخ: 26 أوت 1998، ص 05.

آخر تحت رقم 2000-307 ، بتاريخ 14 أكتوبر 2000[1]، من اجل تحديد المعايير والشروط المتعلقة بكيفيات وضع الانترنت والاستفادة من خدماتها.

إن هذه المرحلة جسدت بروز مزودون جدد آخرون في قطاعات عامة وخاصة، تتقاسم مهمة التزويد بالأنترنت مع مركز البحث العلمي والتقني، وهو ما أدى إلى تطور في عدد مستخدمي الشبكة، كما أفرز عن وصول عدد الرخص الممنوحة إلى الخواص عبر كامل التراب الوطني إلى 65 نهاية 2001.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول إن إرهاصات انفتاح الجزائر نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ارتكز على محاولة توفير البيئة الملائمة، وفي مقدمتها دعم الربط بالأنترنت، والتي فرضت ضرورة إيجاد سياسة وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وبحسب إحصائيات 2011 بلغت أجهزة الكومبيوتر المستخدمة في الجزائر حوالي 3.7 مليون جهاز وبلغ عدد مستخدمي الانترنت 77 مليون أما بالنسبة لمشتركي الهاتف الثابت 3.1 مليون وفيما يخص المحمول 7،35 مليون مشترك، كما أن مؤشر تكنلوجيا المعلومات والاتصالات 1.36 نقطة، حيث صنف "دافوس" الجزائر في تقريره لتكنولوجيات وتقنية المعلومات في المرتبة 129 عالميا من أصل 148 دولة، كل المؤشرات الخاصة بهذا التقرير تشير أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة[2]، حسب تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" احتلت الجزائر المرتبة 105 عالميا سنة 2015 من إجمالي 144 دولة من ناحية شبكة الاتصالات والطرقات[3].

وحسب وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال فإنَّ عدد مستخدمي الأنترنت عالي النطاق بالجزائر قد بلغ 11 مليون مستخدم بزيادة قدرت بمليون مستخدم مقارنة بالعام 2011 وذلك بالنسبة لمستخدمي الأدي سال

[1] المرسوم التنفيذي رقم : 2000/307 ، المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادرة بتاريخ 15 أكتوبر 2000، ص15.

[2] محمد حمزة بن قرينة وخالد بن ساسي، واقع الإمداد المرتبط بالتجارة الالكترونية في الجزائر، ورقة بحثية في الملتقى الدولي الأول حول التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات وتنافسية المؤسسة، الجزائر 18 نوفمبر 2015، ص 17.

[3] سايح فطيمة، الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد 04 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 74.

وحاملي الحواسيب المحمولة ومستخدمي الشبكة في المؤسسات والأسر والفئات الاجتماعية المختلفة، كما أكد على أن جميع المؤسسات التربوية والجامعات والمعاهد التكوينية هي حاليا مربوطة بشبكة الانترنت وأن نحو 400 إقامة جامعية مربوطة بشبكة الانترنت، وفيما يتعلق بقطاع التربية والتعليم، أكد الوزير 85 % أنَّ من المؤسسات التربوية تستخدم الشبكة العنكبوتية بالإضافة إلى 70 % من المتوسطات و25 % من المدارس الابتدائية، كما يعرف قطاع الصحة شبكة معلوماتية موثوقة في إطار مشروع الصحة الالكترونية. كما أنها حاليا تعمل جاهدة على استبدال الكابلات الكلاسيكية بالألياف البصرية[1].

حيث احتلت الجزائر المرتبة 21 إفريقيا بـ 3.3 ميغا في الثانية، حسب إحصائيات سنة 2015، هذا وقد تمكنت الجزائر بفضل استراتيجيتها لتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال من فرض نفسها كأحد البلدان الأكثر حيوية في هذا المجال خلال سنة 2016 بحيث حققت تقدما معتبرا في إطار سياستها الرامية إلى بناء مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي من خلال تحسين مكانتها بتسع مراتب ضمن التصنيف الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في قراره المتعلق بمجتمع المعلومات خلال سنة 2016، فالجزائر قد تواجدت خلال سنة 2016 ضمن البلدان الثلاثة الأولى في العالم التي حققت تقدما أكثر في مجال مؤشر تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال من 3.74 في سنة 2015 إلى 4.40 في سنة 2016 أي من المرتبة ال 112 إلى المرتبة 103 في ظرف سنة واحدة، ويذكر أنه ما بين 2010 و2015 لم تتقدم الجزائر سوى بمرتبة واحدة لتنتقل من المرتبة 114 إلى المرتبة 112 في التصنيف العالمي الذي شمل 167 بلد في مجال مؤشر تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وأكد الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية "هولين زهاو" أن الجزائر تقدمت بسرعة كبيرة لتتجاوز نسبة ال 115 بالمائة مقارنة ببلدان الأخرى من القارة الإفريقية وتتقدم بـ 9 مراتب ضمن التصنيف العالمي لسنة 2016 كما تم ربط 17920 مؤسسة مدرسية بالأنترنت[2].

أما سنة 2023 فقد حققت الجزائر قفزة نوعية في سرعة التدفق الأدنى للانترنيت من 02 ميغا بيت إلى 10ميغا بايت، وقد تحقق هذا التحسن في معدل انتشار الإنترنت من جهة و أداء شبكات الهاتف الثابت و النقال من ناحية أخرى بفضل الزيادة في النطاق الترددي الدولي حيث ارتفعت السعة المجهزة من 5،1 تيرابايت في الثانية مطلع سنة 2020 إلى 8،7 تيرابايت حاليا.

[1] سايح فطيمة، المرجع السابق، ص 74.

[2] بلغيث عبد الله، زعفان ريمة، المرجع السابق، ص 68.

وبالإضافة إلى شبكتي الهاتف الثابت و النقال، اعتمدت الجزائر على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية عبر الأقمار الصناعية من خلال ألكوم سات–1، أول قمر صناعي جزائري سمح بتحقيق خطوة معتبرة في نشر الإنترنت عبر كامل التراب الجزائري سيما بالمناطق الريفية والمعزولة.

الفرع الثاني: موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في مجتمع المعلومات

أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما شهدته من تطور كبير خلال السنوات الماضية، تغيرات سريعة ومهمة في المجتمع الحديث، إذ قربت هذه التكنولوجيا وبخاصة من خلال شبكة الأنترنت المسافات بشكل لم يعرفه الإنسان من قبل، وأتاحت إمكانية تخزين ومعالجة حجوم هائلة من البيانات الرقمية والنصية والبيبلوغرافية والصوتية والصور وغيرها، ومكنت من استرجاع المعلومات وبثها بسرعة كبيرة جدا وبتكلفة معقولة مما ساعد الأفراد في الحصول على المعلومات بالسرعة والدقة المناسبتين وفي الوقت المطلوب[1]، فإذا كانت الثورة الصناعية قد أفرزت مجتمعا مختلفا عن مجتمع الزراعة، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أوجدت مجتمعا مختلفا عن مجتمع الصناعة بكثير يعرف بمجتمع المعلومات الذي يعتبر مجتمع وليد الفيض الكثيف من المعلومات وتطبيقات التكنولوجية التي تسرب داخل المجتمع لدعم أنشطته، وتفسير ظواهره وحل مشكلاته وتصويب أدائه[2].

كما يعتبر مجتمع المعلومات مجتمعا شبكيا بفضل التقارب بين الاتصالات والمعلوماتية، كما أن مرونة هذا النوع من التنظيم تشكل ورقة رابحة في الاقتصاد المفتوح العالمي، وإذا كان الهدف الأساسي للمجتمع عامة هو المشاركة في مكافحة الإقصاء الاجتماعي، فإن هدف مجتمع المعلومات هو مكافحة شكل جديد من أشكال الإقصاء الفجوة الرقمية بإقامة إطار ملائم للتعاون الرقمي[3].

فمجتمع المعلومات هو مجتمع يعتمد في الأساس على إنتاج المعلومات والمعارف واستهلاكها والتي بدونها يفقد حركته النشطة واستمراريته وتناغمه المرغوب، فالمعلومة بوصفها أساسا للمعرفة أصبحت محورا أساسيا

[1] ماجد عبد المهدي، مساعدة إدارة المنظمات (منظور كلي) ، دار المسيرة، عمان، 2013، ص 272.

[2] لمين علوطي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، أطروحة دكتوراه، تخصص: إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة الجزائر، 2009، ص 06.

[3] Claudia Sarrocco, Elements and principles of the information society, p,p.02,04

تدور حوله كل أنشطة المجتمع المعلوماتي، وعند محاولة رسم صورة متكاملة لهذا المجتمع، فإن أحد ملامحه المهمة، إضافة إلى المعلومة، هو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1].

عموما يمكن القول أن مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي يعتمد في تطوره ونموه على المعلومات والتبادل المعرفي والفكري في كافة المجالات التي تعتبر مورد استراتيجي بالغ الأهمية ومصدر أساسي في الإنتاج والتوليد والمعالجة والإبداع والابتكار، وبالتالي هو المجتمع الذي يتعامل أفراده ومؤسساته مع المعلومات بشكل عام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل خاص في تسيير أمور حياتهم في مختلف المجالات الاقتصادية الاجتماعية الثقافية الإدارية التربوية والصحية[2].

في هذا الإطار تطمح الجزائر كغيرها من دول العالم إلى تقليص الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات وتطوير اعتمادها على شبكة الأنترنت، وذلك لما تمثله من تعبير قوي عن تحضر الدول وتطورها، وهي في ذلك تملك محفزات ودوافع مساعدة، حيث عرضت وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال السابقة "زهرة دردوري" في مؤتمر جنيف الاستراتيجية الجزائرية لبناء مجتمع المعلومات القائم على المعرفة، حيث أكدت خلال المنتدى العالمي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، المنعقد من 10 إلى 13 جويلية 2014 في العاصمة السويسرية أن الجزائر" عملت على تجسيد الالتزامات التي اتخذتها بمناسبة انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس سنة 2005 باعتماد استراتيجية لبناء مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة، وأكدت الوزيرة، أن الجزائر اعتمدت على التنمية المهيكلة المستدامة لفائدة كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمواطنين بصفة عادلة عبر كامل التراب الوطني[3].

تجسيدا لهذه الاستراتيجية سعى قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال إلى تحقيق قفزة نوعية جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها محورا أساسيا لدعم البنية التحتية للخدمات الاتصالية وتطوير الخدمات وتكوين المنشآت القاعدية من أجل بناء "مجتمع المعلومات".

[1] ماجد عبد المهدي، المرجع السابق، ص 272.

[2] جبريل بن حسن العريشي وسحر بنت خلف مددين، مجتمع المعرفة في العالم العربي، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 245.

[3] بلغيث عبد الله، زعفان ريمة، المرجع السابق، ص 70.

وقد تمحورت الاستراتيجية الجزائرية لبناء مجتمع معلومات حول المحاور التالية[1]:

- ✓ تعميم ونشر شبكة الألياف البصرية.
- ✓ تحديث وتطوير شبكة النفاذ للهاتف.
- ✓ نشر شبكة الجيل الرابع للهاتف.
- ✓ تحديث وتطوير شبكة النفاذ للأنترنت.
- ✓ نشر الثقافة الإلكترونية.

من الملاحظ أن الجزائر قد بذلت مجهودات معتبرة في سبيل إرساء بنية تحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية و الانتقال إلى مجتمع المعلومات القائم على المعرفة و تقليص الفجوة الرقمية، من خلال تنفيذ العديد من المبادرات لتحقيق هذا المسعى في شتى المجالات والقطاعات، يأتي في مقدمتها العمل على تطوير شبكة الأنترنت التي احتلت حيزا كبيرا من الاهتمام وسخرت لها الكثير من الجهود للبحث عن السبل الكفيلة بتحسينها وتطويرها وتجاوز التأخر الذي تعرفه، باعتبارها خطوة مهمة للوصول إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق هدف مجتمع المعلومات[2].

فالجزائر كغيرها من مجتمعات العالم تسعى للوصول إلى تحقيق تطور وتنمية على مدى السنوات القادمة ولكن هذا بالتأكيد لن يتأتى إلا من خلال مجموعة من العناصر، وتعتبر الجزائر إحدى دول العالم النامي وينطبق عليها ما ينطبق على الدول النامية من التبعية الاقتصادية والمعلوماتية لدول العالم المتقدم، ولهذا فإن خطواتها الأولى نحو مجتمع المعلومات لا تزال تتعثر في بدايتها وتبقى عاجزة عن مواكبة التطور العلمي والثقافي على مستوى المغرب العربي فضلا عن دول العالم المتقدم مقارنة مع دول[3].

وتتوفر الجزائر على مؤهلات تسمح لها بالانسياق ضمن الديناميكية العالمية لبناء مجتمع للمعلومات، هاته المؤهلات يجب تدعيمها ببعض الإجراءات التنظيمية والقانونية بمساندة الإرادة السياسية للسلطات العليا للبلاد، وهذه الاستراتيجية التي قد تم الإعلان عنها بوضوح من طرف رئيس الجمهورية السابق ابتداء من سنة 2000

[1] رانية هدار ، المرجع السابق، ص ص 177-185.

[2] رانية هدار ، المرجع السابق، ص 186.

[3] علوي هند، أخلاقيات مجتمع المعلومات من وجهة نظر الأساتذة الباحثين بجامعة منتوري – قسنطينة، رسالة ماجستير في علم المكتبات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004، ص 68.

رغم هذا ومن المعروف أن الجزائر كغيرها من البلدان العربية تشكو عدة نقائص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1].

المطلب الثاني: تطبيق الادارة الالكترونية في التعليم العالي وآفاقها.

تهدف الإدارة الإلكترونية المطبقة في قطاع التعليم العالي إلى إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية، وتجميع البيانات من مصادرها الأصلية بشكل موحد، بالإضافة إلى تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين، وكذا توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة فورية، والتعلم المستمر وبناء المعرفة، مع زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا ومتابعة وإدارة كافة الموارد.

الفرع الأول: واقع تطبيق الادارة الالكترونية في التعليم العالي

و تتجلى أهم تطبيقات الادارة الالكترونية في قطاع التعليم العالي في:

1- منصة PROGRES لتسيير النشاطات الإدارية والبيداغوجية المختلفة:

وهي نظام معلوماتي يشتمل على مختلف المعلومات الشخصية والبيداغوجية والمهنية للطلبة والأساتذة والموظفين بالجامعة الجزائرية كما يلي:

1-1-بالنسبة للطلبة: يتضمن الجزء من المنصة الخاص بالطلبة عدة بيانات حول الطالب منذ حصوله على شهادة الباكالوريا إلى غاية تخرجه، ويبرز دورها في ذلك من خلال[2]:

-تسجيل الطلبة الجدد سواء بالنسبة للمتحصلين الجدد على البكالوريا وتوجههم وتحويلهم، أو بالنسبة لطلبة الماستر ومعالجة ملفاتهم.

-إعطاء الطالب حساب شخصي يبقى معه طيلة مساره الدراسي.

[1] عبد القادر خلادي وسليمة كويسي، تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر وضعية ،وآفاق، اجتماع الخبراء الإقليمي حول معيقات النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الدول العربية عمان 15-13 مارس 1995.

[2] كريمة سلطان، خديجة عرقوب، تطبيقات الادارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية، كتاب الملتقى الوطني الافتراضي: الادارة الالكترونية في الجزائر بين الواقع واشكالية التطبيق، ص 484.

-تتضمن معلومات الطالب حول الإيواء والمنحة وحتى التحويل من جامعة إلى أخرى أو من تخصص إلى آخر.

-تسجيل الراغبين في الترشح لمسابقات الدكتوراه والمساعدة على معالجة ملفاتهم.

-تتضمن معلومات حول التربصات والمنح الخاصة بطلبة الدكتوراه.

1-2- بالنسبة للأساتذة[1]:

-تتضمن المنصة البيانات الخاصة بالأساتذة كالدرجة العلمية والتربصات قصيرة وطويلة المدى، والضمان الاجتماعي.... .

-تساعد على إعداد برامج التوزيع الزمني لمختلف المقاييس وبالنسبة للأساتذة.

-صب نقاط الامتحانات وتسيير عملية المداولات.

-إدراج ملفات الترشح لرتبة الأستاذية ومعالجتها.

-معالجة ملفات المترشحين للتوظيف كأساتذة مساعدين.

1-3- بالنسبة للإدارة:

حيث تتضمن المنصة مختلف المعلومات المتعلقة بالهياكل القاعدية والتجهيزات من مدرجات وقاعات ومخابر والبيانات الخاصة بكل الطاقم الإداري العامل بالجامعة[2].

2-أرضية "moodle" للتدريس عن بعد: في ظل التقدم التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم، أصبحت المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعات تسعى لتبني بيئة التعليم عن بعد (التعليم الإفتراضي)، وذلك لتحسين جودة التعليم من خلال تسهيل الحصول على المعلومة وزيادة فعالية التواصل بين المدرسين والطلاب.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى المنصات التعليمية الرقمية فهي تمثل بيئة تعليمية تفاعلية توظف تقنية الويب وتجمع بين مميزات إدارة المحتوى الإلكتروني وبين شبكات التواصل الاجتماعي، ومن أهدافها[1]:

[1] كريمة سلطان، خديجة عرقوب، المرجع السابق، ص 485.

[2] المرجع نفسه، ص 486.

-إمكانية نشر الدروس على الويب (online) ووضع الواجبات والأنشطة التعليمية للطلاب.

- منح الطلاب فرصة الإتصال المباشر بالأساتذة من خلال تقنيات متعددة.

-ضمان العمل الجماعي من خلال تقسيم الطلاب إلى أفواج عمل.

-تبادل الأفكار والآراء ومشاركة المحتوى العلمي بين الأساتذة والطلاب مما يساعد على تحقيق مخرجات تعليمية ذات جودة.

-تتيح "موودل" مشاركة المحاضرات والمعلومات الخاصة بالمدارس والجامعات.

-تتيح المنصة للجامعات والمدارس إجراء الامتحانات للطلاب الكترونيا حيث يمكن للمدرسين إعطاء العلامات بشكل إلكتروني وسريع.

-يحتوي موقع Moodle أيضا على مجتمع افتراضي يضم أعضاء ومستخدمي الموقع ويمكن من خلال المجتمع الإفتراضي تبادل الآراء والأفكار والدخول في المناقشات العلمية وإرسال الرسائل بين الأعضاء والمستخدمين.

3- منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP : نظرا للصعوبات والعراقيل التي طالما عانى منها قطاع البحث العلمي والنشر بصفة خاصة، كان لزاما على الجزائر وعلى غرار باقي الدول التوجه نحو نظام النشر الإلكتروني، واستغلال التكنولوجيا التي باتت تشكل عنصرا ضروريا من أجل تجاوز مشاكل النشر التقليدي فكان آخر تحديث فيما يخص نشر المقالات العلمية المختلفة وفي شتى المجالات والتخصصات هي إحداث المنصة الجزائرية للمجلات العلمية Algerian Scientific Journal Platform والتي تعرف اختصارا بـ ASJP وقد تم تطويرها وإدارتها من طرف مركز البحث في الإعلام العلمي التقني بالجزائر وهي عبارة عن منصة إلكترونية تجمع مختلف المجلات العلمية الجزائرية الوطنية منها وحتى الدولية وهي تعتبر همزة وصل بين الناشر والمؤلف، تشتمل المنصة على مقالات بسبع لغات (العربية، الإنجليزية، الفرنسية الألمانية، الإسبانية

[1] جمال كويحل، أبو بكر سناطور، دور المنصات الرقمية في دعم التعليم العالي، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد12، العدد1 الخاص، 2021، ص ص 09-10.

والروسية)[1]، يمكن البحث عن الدراسات والمقالات المختلفة في الأرضية من خلال الكلمات المفتاحية، أو العنوان، أو عن طريق البحث المتقدم من خلال عنوان المجلة أو اسم المؤلف.

4- استخدام وسائل التواصل الإجتماعي والتطبيقات الإلكترونية في عقد المؤتمرات والملتقيات العلمية:

نظرا لأهمية المؤتمرات والملتقيات العلمية البالغة في تدعيم البحث العلمي والرقي بالجامعات الجزائرية والمساهمة في تبادل الخبرات بين مختلف باحثيها وباحثي الجامعات العربية والأجنبية، كان لابد من عقد هذه المؤتمرت والملتقيات بصفة مستمرة، من أجل مواكبة أحدث التطورات والمستجدات العلمية وطنيا ودوليا، ومن أجل ضمان الإستمرارية في القيام بذلك حتى في ظل بعض الأزمات والعراقيل غير المتوقعة كجائحة كورونا التي استوجبت ضرورة التباعد الجسدي بين الأفراد؛ فإن الجامعات لم تجد أمامها سوى الاستفادة القصوى من خدمات التكنولوجيا واستغلال كل وسيلة إلكترونية لتقريب المسافات وإجراء التظاهرات واللقاءات عن بعد بكل سلاسة وأمان[2].

5-استخدام التطبيقات المستخدمة في عقد الملتقيات والمؤتمرات العلمية بالجزائر[3]:

أ-**تطبيق زوم ZOOM** : يعتبر من أكثر التطبيقات استخداما في عقد الملتقيات بالجامعات الجزائرية، وهو تطبيق يوفر تجربة مشاركة الفيديو والصوت والشاشة عبر مجموعة واسعة من الأجهزة والمنصات بما فيها "ويندوز" و"لينسك" و"أندرويد" و"أيفون" وغيرها. وهو يعمل على جميع الأجهزة من هواتف محمولة وأجهزة كمبيوتر، ومن مميزات هذا التطبيق القدرة على التواصل والدردشة مع ما يصل إلى 100 مشارك، عقد اجتماعات غير محدودة ، يسمح بمشاركة الشاشة في وقت واحد إمكانية تسجيل فعاليات الملتقى وحفظها.

ب- تطبيق Google Meet : هي خدمة مدفوعة من شركة جوجل العالمية ضمن مجموعة خدمات Google Suite المدفوعة ، ولكن بعد تفشي جائحة كورونا وأصبح كل شيء يتم من المنزل تقريبا سواء كان عملا أو تعليما أو مؤتمرا، قررت جوجل تحويل الخدمة إلى خدمة مجانية لجميع المستخدمين؛ حيث يُمكن لأي شخص استخدام خدمة جوجل ميت من خلال الهاتف أو جهاز الحاسوب، تتميز خدمة Google Meet بأنها خدمة

[1] كريمة سلطان، خديجة عرقوب، المرجع السابق، ص 488.

[2] المرجع نفسه، ص 489.

[3] مسعود البلى، وسارة أوجحيح، نحو رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر – قطاعي التعليم العالي والجماعات المحلية نموذجا، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 2021، ص 06.

متكاملة كليا مع G Suite حتى يتمكن المستخدم من الإنضمام إلى الإجتماعات مباشرة من خلال دعوة بريد الكتروني وتعمل الخدمة على توفير جميع تفاصيل الأحداث المهمة عند الحاجة إليها سواء كان انضمام الشخص من خلال جهاز الحاسوب أو الهاتف الذكي أو حتى من قاعة المؤتمرات، فكل ما يحتاجه المستخدم هو إعداد اجتماع ومشاركة رابط ، ويتمتع تطبيق Google Meet بواجهة سريعة وسلسة وإدارة ذكية للمشاركين[1]، وبالنسبة للجامعات الجزائرية فقد استخدمت العديد منها هذا التطبيق، خصوصا في الفترة الأخيرة في جائحة كورونا لعقد بعض الملتقيات والمؤتمرات.

ج-تطبيق Google Hangouts : التطبيق الخاص بشركة جوجل لعقد المؤتمرات والاجتماعات عبر الانترنت وإمكانية تبادل الرسائل النصية والصوتية ومقاطع الفيديو بشكل فوري بالإضافة إلى عقد اجتماع بالصوت والصورة بين المستخدمين ميزة مشاركة الشاشة مع بقية المشاركين في الاجتماع تتوفر نسخة مجانية من التطبيق كما تعتبر النسخة المدفوعة رخيصة نسبيًا بالمقارنة مع بقية التطبيقات .

رغم كل التطبيقات التي ذكرنا نشير إلى أنه مازال المزيد منها متوفرا، ولا يمكن التطرق لها جميعا هنا، لكنها مفيدة في مجال الإدارة الإلكترونية.

6-المكتبات الإلكترونية والرقمية: إن توفير التكنولوجيات الحديثة في المكتبات الجامعية أصبح ضرورة حتمية من أجل الإرتقاء بمستوى خدماتها وتوفير الجهد والوقت سواء على عمال المكتبة أو على المستفيدين من خدماتها من طلبة وباحثين.

فيما يخص المكتبات الجامعية فقد تم اعتماد الرقمنة فيها أيضا منذ مدة لا بأس بها في الجامعات الجزائرية، بداية باعتماد الفهرس الالكتروني حيث أصبح البحث عن كتاب معين أو أي مرجع آخر يكون عبر شبكة الأنترنيت من خلال إدخال اسم المؤلف أو العنوان أو الكلمات المفتاحية، ويكون ذلك إما من داخل المكتبة ذاتها أو عن بعد؛ حيث يمكن للطالب أو الباحث تصفح الفهرس الإلكتروني لأي مكتبة ولو كان في بيته، وفي هذا الصدد يجب التفريق بين المكتبة الإلكترونية والرقمية

[1] عمر يحياوي، الادارة الالكترونية كمسعى لترقية الخدمات العمومية في الجزائر، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، العدد37، أفريل 2019.

-**المكتبة الإلكترونية** : هي المكتبة التي تحتوي على كم كبير من المصادر الإلكترونية مثل الأقراص المليزرة، وترتبط بقواعد وبنوك المعلومات بشكل الكتروني وتشكل المواد الإلكترونية معظم محتوياتها، ولكن يوجد بين محتوياتها بعض المصادر التقليدية ولكنها لا تشكل الجزء الغالب[1].

-**المكتبة الرقمية** عرفها معجم أودليس ODLIS الإلكتروني على أنها: "مكتبة بها مجموعة لا بأس بها من المصادر المتاحة في شكل مقروء آليا (في مقابل كل المواد المطبوعة ورقيا أو فيلميا)، ويتم الوصول إليها عبر الحاسبات، وهذا المحتوى الرقمي يمكن الاحتفاظ به محليا أو إتاحته عن بعد عن طريق شبكة الحاسبات[2].

7-الموقع الرسمي للجامعة: من أجل مسايرة عمليات التطور التي شهدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي كان لزاما على كل جامعة جزائرية إنشاء موقع إلكتروني خاص بها.

والموقع الإلكتروني الجامعي هو: "مجموعة من الملفات التي تحتل مساحة تخزينية قامت مؤسسة جامعية ما بحجزها ضمن جهاز خادم، ليشكل مضمونا متكاملا يحوي معلومات ويشكل نشاطات ويقدم خدمات لجمهور الجامعة من إداريين وأساتذة وطلبة[3].

ويقدم موقع الجامعة مجموعة من الخدمات أهمها التعريف بالجامعة ومختلف المعاهد والكليات التي تحتويها ومسارات التكوين التي توفرها ومختلف التخصصات، إضافة إلى الاحصائيات الخاصة بالطلبة والأساتذة، كما يتم من خلال الموقع الرسمي للجامعة وضع الاعلانات المختلفة الموجهة للطلبة والأساتذة والمستخدمين كافة[4].

الفرع الثاني: مستقبل الادارة الالكترونية في التعليم العالي و البحث العلمي.

تبنت الدولة مشروع الرقمنة أو الادارة الالكترونية في مشروع سنة 2013 تحت عنوان "مشروع الجزائر الإلكترونية"، إدارة وحكومة، في سعي منها لتحسين وعصرنة الخدمات الإدارية وترقية التعاملات، و حرضا منها على استكمال هذا المسار هي اليوم تتبنى مشروعا آخر تكميليا هو مشروع 2022-2027 وهذا إن دل على

[1] عبد المجيد مهنا، المكتبة الالكترونية، التخطيط لانشاء مكتبة الكترونية أكاديمية، مجلة جامعة دمشق، المجلد26، العدد 3، جامعة دمشق، سوريا، ص 555.

[2] أحمد علي، المكتبة الرقمية الأسس، المفاهيم والتحديات، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد1، سوريا، ص 641.

[3] رابح رياب، عبد الرحمان قدي، أنشطة التعليم العالي في المواقع الالكترونية الجامعية، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، العدد 24، جوان 2016، ص 67.

[4] كريمة سلطان، خديجة عرقوب، المرجع السابق، ص 489.

شيء فإنه يدّل على الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة للرقمنة، ولمعرفتها أنّه بات شيئا حتميا يستوجب تعميمه على جميع المؤسسات، الهياكل والقطاعات، وليس خيارا ثانويا يقتضي التفكير في تطبيقه أم لا[1].

1-مقومات نجاح مشروع الادارة الالكترونية 2022-2027:

- يجب ان تكون هناك قيادات سياسية وإدارية عليا تفكر استراتيجيا وتحمل فكرة الحكومة الالكترونية في قلب المبادرات الالكترونية من القيادات العليا في الدولة المتمثلة في الرئاسة والحكومة الوزارات المديريات العامة، مع اشراك الخبراء.

- اعداد لجنة حكومية خاصة بالمشروع مع ممثليها على مستوى الوزارات وذلك ما تم تجسيده فعلا في الآونة الاخيرة، حيث أنشئت وزارة الرقمنة، تضمن تخصيص الموارد والخبرات اللازمة واتخاذ المبادرة في تنفيذ المشروع.

- منح الفريق المسؤول عن تنفيذ المشروع كامل الصلاحيات وسلطة اخذ القرار المالي والسياسي.

- الفصل بين صلاحيات السلطات المركزية والصلاحيات الهيئات اللامركزية[2].

2-متطلبات عملية انجاح مشروع الادارة الالكترونية 2022-2027:

- تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية يكون بالتدريج عبر مراحل على مدى خمس سنوات، مع تحديد مجالات التنفيذ، مع الأخذ بعين الاعتبار القطاعات التي خطت خطوات واسعة في مجال الرقمنة على غرار قطاع التعليم العالي و البحث العلمي.

- مراجعة القوانين اللازمة لعمل الحكومة الالكترونية.

---

[1] خرشي الهام، الادارة الالكترونية في الجزائر، محاضرات ألقيت على طلبة السنة ثالثة ليسانس، شعبة العلوم القانونية و الادارية، تخصص: ادارة الكترونية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر، 2021/2020، ص 107.

[2] فاروق حريزي آخرون، التحول من خدمات الادارة الالكترونية الى الحكومة الالكترونية لتحسين الخدمات الرقمية بالجزائر، اعداد نموذج عملي خاص بالحكومة الالكترونية بالجزائر، مداخلة القيت في الملتقى العلمي الدولي الافتراضي حول متطلبات واليات تطوير رقمنة خدمات المرفق العام للتحول الى الحكومة الالكترونية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، المنعقد بتاريخ 08-09 ديسمبر 2021.

– تقديم الخدمات للمستفيد النهائي لتجنب حالات التكرار والازدواجية والبيروقراطية في الاعمال الحكومية، وسد الثغرات القانونية وضمان الامن الرقمي.

– تهيئة واعداد الموظفين للتعامل الرقمي

– الترويج لمشروع الحكومة الالكترونية والتعريف بالخدمات الالكترونية .

– فتح المجال للاستثمار والاستفادة من الخبرات في القطاع الخاص والخبرات الاجنبية وتشجيع البحث في المجال الرقمي.

– اتاحة الوصول الى الشبكة على أوسع نطاق والى المواقع الحكومية.

– الرقابة المستمرة على تنفيذ المشروع وإجراءات العمل[1].

و من متطلبات تنفيذ المشروع الاهتمام بالبنية التحتية كالآتي[2]:

– توفير شبكات النطاق العريض ونشرها في كامل التراب الوطني.

–ربط الادارات العامة والمواطنين بالشبكة وتوفير الاجهزة الطرفية لتحقيق معدلات نفاذ كبيرة.

– تطوير خدمات الهواتف النقالة وتوسيع نطاق الشبكات لتمس المناطق الحضرية والريفية.

– توفير التطبيقات اللازمة والخدمات التي تغطي الخدمات العامة والاعمال الالكترونية بواسطة الشبكة.

– تحديث المعلومات بشكل سريع على المواقع الحكومية.

3–مراحل انجاز مشروع الادارة الالكترونية 2022–2027

حددتها الحكومة في أربعة مراحل[3]:

[1] خرشي الهام، المرجع السابق، ص 108.

[2] المرجع نفسه، ص 109.

[3] فاروق حريزي و آخرون، المرجع السابق.

المرحلة التمهيدية: هي المرحلة الأولى حصرها الباحث في سنة واحدة بالنظر الى الخطوات التي خطتها الجزائر في مشروعها منذ سنة 2008، وتتعلق هذه المرحلة بالإصلاح الإداري الذي يمس الهياكل الإدارية تنظيميا ووظيفيا بمحاولة تقليص الاجراءات وتفعيل مختلف أنواع الرقابة الادارية على مصدر القرار ومنفذه.

ويتم تنفيذ هذه المرحلة بتنظيم ورشات حكومية تضم جميع الوزارات المعنية والهيئات الحكومية بهدف احداث اصلاح اداري شامل يتماشى ومشروع الجزائر الالكترونية يشمل الجانب القانوني، الاداري وحتى سلوك وممارسات الموظفين.

مرحلة النشر او الاعلان(2023-2024): خلال هذه المرحلة تقوم الحكومة بتوسيع الوصول السريع للمعلومة من جميع الاطراف (مواطن، قطاعات الاعمال ادارات عمومية)، وذلك بنشر المعلومات المفيدة في مواقع متعددة ومنعزلة ولا تتغير الا نادرا، مثلما يحدث اليوم، حيث نجد وزارات عديدة مثل العدل الضمان الاجتماعي، التربية الوطنية الداخلية، التجارة والطاقة لها نشر كبير للمعلومات على مواقعها تتعلق بالقطاع وعلاقته بالمستفيدين منه، لكن لا بد في هذه المرحلة من تطوير محتوى المعلومات وتحيينها وزيادة عدد المواقع وانشائها خاصة بالنسبة للوزارات والقطاعات التي لم تتقدم في مشروع الرقمنة وطنيا مثل قطاع الصحة والمالية وفق ما يخدم الرؤية الكلية لمشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر ووفق ما يضمن المرور الى المراحل الموالية لتنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية 2022-2027.[1]

مرحلة التفاعل والتواصل (2023-2024): بالنظر لضرورة تجسيد مشروع الحكومة الالكترونية توجب على الحكومة والجهات المعنية بتنفيذ هذا المشروع. وتتحقق هذه المرحلة بالتزامن مع مرحلة النشر والاعلان اي الانطلاقة في التفاعل مع المواطنين عبر المواقع الالكترونية بعد انشائها ونشر المعلومات فيها والاعلان عنها والتسويق لطريقة التفاعل معها ويكون بتفاعل المواطنين مع الخدمات والحصول ليها بشكل مباشر مثل التحميل المباشر والتوقيع.[2]

وفي اطار المخطط الخماسي الأخير، تتضح الرؤية السياسية للدولة الجزائرية في عصرنة قطاع التعليم العالي و البحث العلمي من خلال توظيف أكثر من 10 آلاف أستاذ باحث جديد، بمن فيهم 7630 أستاذ مساعد قسم حاملي الماجستير والدكتوراه غير الأجراء (بعنوان سنة 2023)، مع ضرورة توفير كل الامكانيات

[1] خرشي الهام، المرجع السابق، ص 110.

[2] المرجع نفسه، ص 111.

المادية لتسهيل عملهم للنهوض بالقطاع بما فيها اكمال مشروع الرقمنة وتحديثه 21 واطلاق أرضية إلكترونية 08 منصات تقنية للتحاليل الفيزيائية والكيميائية، قطبين (02) للتعميم ومنصة تقنية لتطوير البرمجيات ومخبر تقييس أجهزة الإشعاع الشمسي بمركز تنمية الطاقات المتجددة (CDER).

المطلب الثالث: اسهامات الادارة الالكترونية في تحسين جودة خدمات التعليم العالي

تعتبر جودة التعليم العالي من بين الآليات الاساسية لضمان محافظة، جميع الأنظمة والموارد والمعلومات المستخدمة من قبل الجامعات ومعاهد التعليم العالي على مستوى المعايير والجودة وتحسينه، وتشمل التدريس وكيفية تعلم الطلاب والمنح الدراسية والبحوث.

ويتطلب تحسين جودة التعليم العالي توفير نظام الجودة الذي يعرف بأنه نظام عالمي موحد المعايير الجودة المتفق عليها عالميا، ليكون وثيقة دولية لضمان جودة الإدارة والمقصود بهذا النظام في التعليم العالي جودة عناصر العملية التعليمية، المكونة من الطالب والأستاذ والمادة التعليمية (برامج، كتب، طرق التدريس) ومكان التعلم (قاعات ،مخابر مراكز حاسوب والإدارة تشريعات سياسات والهياكل التنظيمية وتقنيات التمويل وجودة التقييم الذي يلبي احتياجات سوق العمل كما يمكن وصف ضمان جودة التعليم العالي كنظام أساسه منع وقوع الخطاء والعمل على تحسين جودة الخدمة التعليمية ومنع ظهور الخدمات التعليمية غير المطابقة[1].

ويهدف نظام جودة التعليم العالي إلى ما يلي[2]:

-إيجاد نظام شامل لضمان الجودة يمكن الجامعة من مراجعة مناهجها وتطويرها.

-توحيد الهياكل التنظيمية التي تركز على الجودة في الجامعة.

-تطوير المهارات الإدارية والمهنية مع إعطاء الموظف فرصة لتطوير إمكانياته.

- تشجيع التحسين المستمر وتقديم الخدمة الأفضل.

[1] إلهام يحياوي، ليلى بوحديد، أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية، مجلة تاريخ العلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 3، العدد السادس 2017، ص ص 324-325.

[2] جمال خنشور، تونس عبابسية، مساهمة الإدارة الالكترونية في تحسين جودة خدمات التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة آفاق علمية، جامعة تمنغست المجلد ،12، العدد 2 2020، ص 364.

1-اسهامات الادارة الالكترونية في تطوير العمل الاداري بالنسبة للمسيرين و الاداريين: أدت الادارة الإلكترونية و خدماتها دورا مهما في الجامعات من خلال ايصال المعلومات والإعلانات لهيئة التدريس والطلبة والموظفين والعمال عن طريق البريد الالكتروني أو المواقع الالكترونية الخاصة بالجامعات، بحيث يتم تبليغ كل شخص بالمعلومة التي تخصه من اجتماعات وجداول العمل والاستدعاءات والتكليف بالحضور وغير ذلك، أو حدث يخص الجامعة كالملتقيات والاحتفالات والأيام الإعلامية، مما سرع وسهل عملية ايصال المعلومات والإعلانات لكل من له علاقة بالجامعة[1].

2-اسهامات الادارة الالكترونية بالنسبة للأساتذة: توفّر الإدارة الالكترونية في الجامعة الجزائرية عدة خدمات للأساتذة نوجزها فيما يلي[2]:

-الاستعلام عن كافة النشاطات والمؤتمرات والمحاضرات عن طريق الموقع الالكتروني للجامعة.

- ارسال واستقبال المقالات والأبحاث العلمية للمجلات الجامعة المحكمة عن طريق الأنترنت.

-يمكن تقييم إنتاج علمي عن طريق الأنترنت.

-متابعة شؤون النقابات وغيرها عن طريق الموقع الالكتروني للجامعة.

-التقديم للمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية بحيث تمر على المجالس العلمية المختصة لأخذ الموافقة واستكمال إجراءات السفر وما يتبع ذلك عن طريق الموقع الالكتروني.

- تقديم استمارات الترقية العلمية والتقديم للإجازات المختلفة أو البعثات الخارجية أو للتفرغ للبحث العلمي عن طريق الأنترنت.

-تقييم مذكرات الماستر ورسائل الماجستير والدكتوراه الكترونيا مع امكانية حضور جلسات المناقشة عن بعد.

-متابعة الطلبة عن طريق المنصة الافتراضية موودل ووضع جميع المحاضرات والمراجع الاضافية على الموقع.

- توفّر دليل الجامعة والكليات ودليل لبوابات الخدمات الالكترونية.

---

[1] غنية نزلي، دور الإدارة الالكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حمة لخضر الوادي، العدد 12 جانفي 2016، ص 186.

[2] إلهام يحياوي، ليلى بوحديد، المرجع السابق، ص 328.

3-اسهامات الادارة الالكترونية بالنسبة للطلبة: عملت مختلف الجامعات الجزائرية على محاولة تفعيل تقنيات الإدارة الالكترونية لصالح الطلبة كما يلي:

أ-التسجيلات الجامعية: حيث توفر الجامعة الجزائرية خدمات الكترونية عامة لفائدة الطلبة حاملي شهادة البكالوريا الجدد ، وتمنحهم فرصة للاستفادة من خدمات التسجيل الأولي عن طريق الأنترنت بملىء بطاقة الرغبات في شكل استمارة الكترونية، يتم اتاحتها بمجرد الاعلان عن نتائج البكالوريا عبر مواقع الكترونية.

ب-خدمات الكترونية عامة: تتيح مواقع التسجيل الأولي على شبكة الأنترنت خدمات الكترونية عامة تمكن الطالب من الاطلاع على شروط الاستفادة من الخدمات الجامعية المتمثلة في المنحة والإطعام والنقل بالإضافة إلى الخدمات التي توفرها بوابات الجامعات والمراكز الجامعية من إتاحة الإعلان عن فتح المسابقات وإعلان نتائجها عن طريق موقع الجامعة، بالإضافة إلى إعلان البرنامج السنوي ومواعيد وبرامج الامتحانات ونتائجها والإعلان عن تواريخ انعقاد اللجان والمجالس العلمية والمجالس التأديبية، وعن تواريخ القيام بحملات التشجير وغير ذلك.

وفي ظل جائحة كورونا كوفيد 19 وجدت الجامعة الجزائرية نفسها ملزمة على التعامل مع الطلبة عن فلجأت إلى توفير الدعائم البيداغوجية على مواقع الجامعات والكليات، كما وضعت العناوين الالكترونية لكل الأساتذة تحت تصرف الطلبة، حتى يتسنى لهم الاتصال بأساتذتهم وطرح انشغالاتهم، وتقديم الأعمال المطلوب منهم تقديمها.

كما وضعت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي تطبيقا تحت تصرف الطلبة يسمى "**بروغرس Progres**"، أو **webetu** الذي سهّل عمل الإداريين والأساتذة على حد سواء في معالجة بيانات الطلبة وملأ نقاطهم البيداغوجية ويمكنهم من الاطلاع على علامات الامتحانات المتحصل عيها و نقاط التقييم المستمر، بالإضافة إلى بعض الخدمات الالكترونية كالطعون و التبرئة الالكترونية و غيرها.

ج-التعليم عن بعد: و هذا باستعمال احدى المنصات الالكترونية المسماة "مودل" وهي عبارة عن منصة تعليمية إلكترونية مجانية ومفتوحة المصدر، بمعنى آخر هي نظام يمكن الوصول إليه باستخدام متصفح الويب والذي يسمح بإدارة الدروس عبر الأنترنت (منطقة إيداع المستندات، والأنشطة عبر الأنترنت مع الطلاب والإدارة

والتسجيل وحقوق الوصول والتدريس عن بعد...)[1]، أو هو عبارة عن منصة إلكترونية مفتوحة المصدر تم تطويرها لتوفير أداء للتربويين تمكنهم من إنشاء مقررات إلكترونية مع إمكانية التفاعل بين المدرسيين والطلاب، كما تم توفير أداة يمكن من خلالها تقديم المحاضرات بشكل مباشر مع إمكانية تسجيل هذه المحاضرات للمشاهدة في وقت لاحق، كما يوفر أيضا نظام للواجبات يستطيع المدرس من خلالها طرح الواجب الدراسي مع إمكانية إضافة كافة التفاصيل التي تهمه[2].

يتميز هذا النظام بمجموع من المميزات التي تجعل منه نظاما ناجحا وهي:

-**الواجبات البيتية والمهام:** يمكن للمعلم إنشاء الواجبات المنزلية وتقديمها للطلاب إلكترونيا.

-**منتديات النقاش:** من خلال إنشاء منتدى علم ورفده بالنقاشات.

-**التقييم والدرجات:** يمكن للمعلم أن يقيم ويمنح علامات للطلبة وفق أنظمة متعددة يوفرها النظام.

4/التراسل الفوري: أي إمكانيات متنوعة للتواصل كالرسائل والبريد الإلكتروني.

5/التقويم الدراسي: يمكن إنشاء جدول زمني للفعاليات داخل المقرر الدراسي.

6/الاستطلاعات: أي إنشاء استطلاع للرأي حول موضوع وجمع إجابات المتلقين إلكترونيا.

[1] دحماني فاطمة، استخدامات الطلبة الجامعيين للمنصات التعليمية الإلكترونية موودل Moodle والاشباعات المتحققة منها، دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف المسيلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، جامعة بوضياف المسيلة، الجزائر 2019/2020، ص 27.

[2] دليل الطالب لاستخدام نظام التعليم الإلكتروني (موودل)، دائرة التخطيط وتحليل النظم، دليل التعليم الإلكتروني الجامعة العربية الأمريكية، أنظر https://eleaming.aaup.edu تاريخ الاطلاع 24 ماي 2024.

المبحث الثاني: آثار و عقبات تطبيق الادارة الالكترونية في التعليم العالي

المطلب الأول: نتائج تطبيق الادارة الالكترونية في قطاع التعليم العالي

لتطبيق الادارة الالكترونية في التعليم العالي آثار على الادارة بصفة عامة و آثار على الطلبة والأساتذة وكل المستخدمين في القطاع نوضحها كما يلي:

أولا: آثارها على الادارة

1- من حيث ترشيد الخدمة: يمكن تلخيص مظاهر ترشيد الخدمة كأهم أثار تطبيق الإدارة الإلكترونية في التعليم العالي فيما يلي[1]:

- **الدقة وسرعة الاستجابة واحترام المواعيد :** تتحقق دقة تقديم الخدمات في إطار الإدارة الإلكترونية من خلال انجاز الأعمال وفق مقاييس مضبوطة، تحدد من ، خلال أنظمة معالجة معلوماتية، بشكل يحد من الأخطاء الإدارية، ويمنع التجاوزات أثناء تقديم الخدمة، أما سرعة الاستجابة واحترام المواعيد فتتحقق بدورها من خلال استخدام تقنية الشباك الوحيد للأنشطة الإدارية المتماثلة.

- **تقليص تكاليف الخدمة:** يكمن ذلك في الاتصال عن بعد للحصول على الخدمة من خلال الاتصال عبر الخط دون الانتقال واعتماد النوافذ والشباك الإلكتروني.

- **سهولة المحاسبة ووضوح الخدمة:** أن توظيف تكنولوجيا المعلومات بشكل كامل في أداء الخدمة يؤدي إلى إمكانية المحاسبة على كل جزئيات تلك المهام والأنشطة، من خلال وجود النشر الالكتروني لكل مراحل الخدمة، إذ لا مجال لإخفاء المعاملات، ولا فرصة للاستئثار بخدمة جهات دون أخرى.

2- من حيث فعالية الخدمة: إن التوجه للخدمات الإلكترونية وجعلها بالقرب من المستفيد سيمكن الإدارة القائمة على توفير الخدمة من تسهيل توصيل الخدمات بشكل أفضل للمستخدم، وتحقق درجة عالية من الراحة والملائمة مقارنة بتسليم الخدمة وجها لوجه، أو الاتصال المباشر مع المستفيد كما يحقق ذلك أيضا السرعة في انجاز المهام، وأداء الخدمات والحصول عليها أو طلبها، والسهر على إشباع رغبة المواطن، كما أن الإدارة

[1] عبد الكريم عاشور، دور الادارة اللكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قسنطينة،، الجزائر، 2010، 63.

الإلكترونية تؤدي إلى محدودية، وقلة نسبة الأخطاء في أداء وتسليم ا الخدمة، بسب الدقة المتناهية التي تميز الأنشطة الإلكترونية زيادة إلى توفير واختصار الوقت لصالح طالبي الخدمة، بشكل ينهي مشاكل التعقيد الإداري، والمرض البيروقراطي[1].

كما أن تطبيق الإدارة الإلكترونية بالتأكيد يعكس مدى فعالية المؤسسات التي تقدم الخدمة من خلال أنه يضمن حرص هذه الأخيرة على تقديم أحسن الخدمات باعتمادها الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تطور مهارات وكفاءات القائمين على تقديم الخدمة العمومية وجعل اهتمامهم ينصب على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع، وأن تحقق فوائد للجمهور تتمثل في تخفيف العبء عن المستفيدين من حيث الجهد والمال والوقت، وتوفير خدمة مستمرة على مدار الساعة[2] .

بالإضافة إلى كل ما سبق يمكن اضافة بعض العناصر التي يمكن أن تشكل أمر مهما في معرفة اسهامات الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات والتي تتمثل في:

أ- **أمن المعلومات:** التي تتمثل في إبقاء معلومات تحت السيطرة المباشرة والكاملة بغرض عدم إمكانية الوصول إليها من قبل أي شخص آخر دون إذن منه، وأن تكون على علم بالمخاطر المترتبة على السماح لشخص ما بالوصول إلى معلوماتك الخاصة[3].

يمكن للإدارة الإلكترونية أن تصل إلى حالة الثقة بإجراء عدد من الخطوات الأمنية التالية[4]:

- وضع السياسات والخطط الأمنية التي تضمن سرية المعلومات.

[1] شريفة رفاع، نظرية الادارة العامة الحديثة و دورها في معالجة اشكالية ادماج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية، مجلة الباحث، المجلد 06، العدد 06، 2008، ص 12.

[2] الياس شاهد و آخرون، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، المجلد 02، العدد 02، 2016، ص 133.

[3] عمر بن محمد العتيبي، الأمن المعلوماتي في المواقع الالكترونية و مدى توافقه مع المعايير المحلية و الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 08.

[4] حسين محمد الحسن، الادارة الالكترونية: المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، الطبعة 01، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 161.

– تخصيص فريق أمني تابع للإدارة لمتابعة المتطلبات الأمنية لها، وتطوير تلك المتطلبات في ضوء المستجدات العالمية لمواجهة ما يستجد من حيل (القراصنة) بما يضمن خصوصية المعلومات وتأمين البيانات الشخصية.

– وضع القوانين والتشريعات وتحديد العقوبات المترتبة عن محاولات التعدي على شبكة الإدارة واختراقها، مع مراعاة أن تشمل هذه التشريعات كل صور التعدي والتجاوز والاختراق الممكنة، بما في ذلك نظم المدفوعات الإلكترونية.

– التنبيه على جميع المستويات الإدارية بضرورة استخدام برامج الحماية وتطبيق أنظمتها لديهم، وتبصيرهم بخطورة التفريط أو الاستهانة بهذا الأمر، ومتابعة التزامهم من قبل الإدارات العليا والإدارات الأم، فلا مانع في هذا الشأن من الاستعانة بالخبرات الدولية في المجالين التقني والقانوني.

– الاعتماد على استخدام بعض الوسائل الأمنية، كالبطاقة الذهبية لإثبات هوية المتعامل رخصة القيادة البصمة الإلكترونية وغيرها من الوسائل التقنية الحديثة، الغرض من هذه الوسائل زيادة الأمان والاطمئنان إلى سلامة الإجراء ودقته أمنيا.

– تطوير أدوات التشفير (مفاتيح التشفير العام PKF) التي تسمح للأفراد بالدخول على المعلومات والبيانات، وكذلك التي تسمح للإدارات بالوصول إلى حسابات الأفراد أو المؤسسات البنكية، وخاصة التعاملات التي تكون فيها الانترنت وسيطا لنقلها.

ب– الأمن والسرية: تعني التأكد من أن المعلومات لا تكشف ولا يطلع عليها من قبل أشخاص غير مخولين بذلك[1].

ثانيا: آثارها على الطلبة والأساتذة ومستخدمي القطاع

1–آثارها على عمل المؤسسات الجامعية: ساهمت الثورة الرقمية في إحداث تغييرات عميقة في بيئة عمل المؤسسات الجامعية وأهمها[1] :

[1] فريد كورتل و آسيا تيش سليمان، الادارة الالكترونية، الطبعة 01، دار زمزم ناشرون و موزعون، 2015، ص 64.

- الانتقال من إدارة النشاط المادي إلى إدارة النشاط الافتراضي.
- الانتقال من الإدارة المباشرة وجها لوجه إلى الإدارة عن بعد.
- الانتقال من التنظيم الهرمي القائم على سلسلة الأوامر إلى التنظيم الشبكي.
- الانتقال من القيادة المرتكزة على المهام أو على العاملين إلى القيادة المرتكزة على المزيج التكنولوجي.

الانتقال من الرقابة بمفهوم مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط إلى الرقابة المباشرة الآنية.

2- دور الإدارة الإلكترونية في تحسين إدارة شؤون الطلبة:

من الخدمات الإدارة الإلكترونية التي تساهم في تحسين شؤون الطلبة هي[2]:

- بناء قاعدة بيانات متطورة خاصة بالطلبة يمكن الرجوع إليها والبحث فيها واستخدامها خاصة عند استخراج الشهادات الجامعية (مثل شهادة النجاح والتخرج والشهادات الإدارية.... الخ)، كما يمكن تحديث هذه المعلومات وتطويرها بسهولة.

- توزيع الطلبة حسب الأفواج فنظرا للتطور الكمي لأعداد الطلبة في مختلف الشعب والتخصصات، فإنه يمكن إعداد قوائم الطلبة لكل صف أو تخصص، وتخزينها واتاحتها على الموقع الإلكتروني للكلية أو القسم الذي يدرس فيه الطالب.

- متابعة حضور وغياب الطلبة بحيث يستطيع المكلفين بمتابعة دوام الطلبة من برمجة نظام خاص بواسطة الحاسوب ومن خلاله معرفة عدد الغيابات وتاريخ الغياب ورقم الحصة.

-استخراج نتائج الطلبة وتحليلها وتقويمها بكل دقة وأقل جهد والعمل على حفظها والرجوع إليها بسهولة أي الاستغناء عن الطرق التقليدية التي كانت مستعملة في السابق.

---

[1] موسى عبد الناصر، محمد قريشي مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص 93.

[2] ضيف الله نسيمة، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثره على تحسين جودة العملية التعليمية دراسة حالة عينة من بعض الجامعات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير منظمات، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية والتسيير، جامعة باتنة، 2016-2017.

– حفظ الأرشيف الخاص بسجلات الطلبة الذي يحوي على النتائج الدراسية للطلبة وكل ما يتعلق بمسارهم الدراسي.

– التواصل داخل المؤسسات الجامعية، حيث يعتبر البريد الإلكتروني من الخدمات الهامة للإدارة الإلكترونية في توفير الاتصالات بين الإدارة والأستاذ والطلبة.

3– دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الأستاذ الجامعي:

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي أحدث انقلابا هائلا في عمل الأستاذ، فقد تحول دور الأستاذ من الأستاذ التقليدي الذي ينحصر دوره في الملقن المسيطر، المصدر الوحيد للمعرفة والناقل لها إلى أستاذ في عـ المعرفة الذي يقوم بالأدوار التالية[1]:

–دور الشارح باستخدام الوسائل التقنية وفيها يعرض الأستاذ للطالب مادة التعلم مستخدما الحاسوب، الشبكة العالمية والوسائل التقنية السمعية منها والبصرية لتوضيح ما جاء فيها من معارف غامضة مع تكليف الطلبة باستخدام هذه التكنولوجيا كمصدر للبحث والقيام بالمشاريع.

–دور المشجع على التفاعل في العملية التعليمية وفيها يساعد الأستاذ الطالب على استخدام الوسائل التقنية والتفاعل معها عن طريق تشجيعه على طرح الأسئلة والاستفسار عن نقاط تتعلق بتعلمه كيفية استخدام الحاسوب للحصول على المعرفة وتشجيعه على الاتصال بغيره من الطلبة والأساتذة الذين يستخدمون الحاسوب عن طريق الانترنت والبريد الالكتروني.

–دور المشجع على توليد المعرفة والابداع وفيها يشجع الأستاذ الطالب على استخدام الوسائل التقنية من تلقاء ذاته وعلى الابتكار وإنشاء البرامج التعليمية اللازمة لتعلمه، وإجراء المناقشات بأسلوب برامج المحادثة والبريد الإلكتروني وعلى الإبحار في الانترنت لاكتشاف وتوليد معارف جديدة يوظفها في تعلمه، ليكون لزاما على الأستاذ أن يمتلك المهارات والكفاءات الجديدة التي تتماشى مع التطورات الحديثة.

[1] مسعودي صليحة، بلمزوار صونية، دور الادارة الالكترونية في تحسين الأداء الجامعي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: ادارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022–2023، ص 20.

المطلب الثاني: معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في قطاع التعليم العالي

على الرغم من الحاجة الملحة في المجتمعات التي تعمم تطبيقات التقنية على دوائرها الإدارية إلى خوض هذه التجربة، إلا أن هذا المشروع الحضاري قد يعترضه عدد من المعوقات، وعلى مختلف الأصعدة الإدارية البشرية، المالية، الفنية، التشريعية، تنظيمية وأمنية، تحد هذه المعوقات من فرص التطبيق، أو تعطل المشروع ويمكن استعراض هذه المعوقات كما يلي:

أولا–المعوقات البشرية والمادية: إن نقص في الموارد المالية و البشرية مع العصر الرقمي يعد معوقا يواجه المؤسسات عن ممارستها لتكنولوجيا الحديثة.

1–المعوقات البشرية: تمثل فيما يلي[1]:

- ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى الاجتماعي و التنظيمي بالجامعة.
- قلة البرامج التدريب في مجال التقنية الحديثة المتطورة في الجامعة.
- تنامي شعور بعض المديرين و ذوي السلطة بأن هذا التغيير يشكل تهديدا.
- نقص الخبرات لدى المديرين و ندرة تقديم حوافز مادية لهم.
- ضعف المعرفة الكافية بتقنيات الحاسب الآلي والرهبة والخوف الذي يمتلكه العاملين بالإدارة عند استخدامه.
- قلة تشجيع المسؤولين للأفراد على التعلم الذاتي للبرامج و تطبيقات الإدارة الالكترونية وتقنية المعلومات.
- خوف بعض الموظفين وبخاصة القدامى من فشل تجربتهم في التعامل مع كل جديد، كذلك ضعف مهاراتهم اللغوية وخصوصا الانجليزية، مما يؤخر مشروع الإدارة الالكترونية حتى تتمكن المؤسسات من إعادة تأهيل هؤلاء الأفراد أو استبدالهم.
- مقاومة العاملين للتغيير وشعورهم أنه لن يكون لهم مقاعد في الإدارات الجديدة، أو أن حضورهم على الأقل سيكون هامشيا.

[1] حسين محمد حسين، الإدارة الإلكترونية المفاهيم، الخصائص المتطلبات، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2011، ص ص 190–192.

– قصور نظرة الموظفين والعمال الإداريين في الجامعات إلى المشروعات التقنية والحاسب عامة على رؤية ما تكلفه هذه المشروعات من نفقات دون النظر إلى إيجابياتها وفوائدها.

2– معوقات مادية: تتمثل فيما يلي[1]:

– قلة الموارد المالية المخصصة للبنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية و بخاصة إنشاء الشبكات وربط المواقع وتطوير الأجهزة والبرامج.

– ضعف قدرة بعض الأفراد لشراء الأجهزة الالكترونية لضعف الجانب المادي الذي يعانون منه.

–التكلفة العالية للبرمجيات والأجهزة الالكترونية.

– قلة توفير المخصصات المالية التي تحتاج إليها عمليات التدريب والتأهيل من أجل تطبيق الإدارة الالكترونية.

–عدم دعم مشروع تطبيق الإدارة الالكترونية ماليا عدم توفير الأجهزة والمعدات اللازمة لذلك.

– الحاجة الكبيرة إلى الإمكانيات المادية لتوفير تقنية المعلومات خاصة على مستوى الدولة ككل.

– جمود الإدارات المالية في الجامعات حيث تضع ميزانيات مالية على أساس بنود محددة، مما يمنع صرف أي مبلغ لغير البنود التي تم وضعها مسبقا.

– تواجه بعض الإدارات أزمة محدودية الموارد اللازمة لإتمام عمليات الصيانة لأجهزتها وشبكاتها، وغيرها من العمليات المكلفة، سواء في استبدال قطع و أجهزة جديدة من القطع الداخلية لبعض الأجهزة.

– تكلفة استخدام الشبكة العالمية للأنترنت.

ثانيا–معوقات إدارية وأمنية : تواجه الإدارة في تحولها من الأسلوب التقليدي إلى الإلكتروني عددا الإدارية والأمنية، يمكن عرضها:

[1] حسين محمد حسين، الإدارة الإلكترونية المفاهيم الخصائص المتطلبات، مرجع سابق، ص ص 192–194.

1-معوقات إدارية: تمثل فيما يلي[1]:

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الرقمية.
- ضعف اهتمام الإدارة العليا بتقييم تطبيق الإدارة الإلكترونية ومتابعتها.
- عدم التدرج في تطبيق الإدارة الإلكترونية...
- غياب التنسيق بين الأجهزة والإدارات الأخرى ذات العلاقة بنشاط المؤسسة.
- عدم توافر تدريب للمتخصصين بشكل واسع في المواقع المرغوب فيها.
- عدم اقتناع إدارة المؤسسة بضرورة الإدارة الإلكترونية أو الحاجة إليها.
- عدم تهيئة الأفراد نفسيا وإشعارهم بأهمية دورهم، وأنهم جزء من عملية التحول والنجاح.
- الاختلاف في نظم الإدارة داخل الجهة الإدارية الواحدة، مما يعرقل التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية بشكل انسيابي وسلس.

2-معوقات أمنية: تتمثل في:[2]

- مخاوف كبيرة لدى المتعاملين مع الإدارات من نجاح إحدى محاولات الاختراق للإدارة التي يتعاملون معها، وأن يمس ذلك الاختراق البيانات الخاصة بهم بالحذف أو التدمير، أو استغلالها في أعمال غير مشروعة.
- عدم توافر برمجيات تحكم الرقابة على الاختراقات المتعمدة.
- تشمل تحديات أمن المعلومات نطاقا واسعا من العناصر، بعضها فني تقني يرتبط بالأنظمة التقنية والبرامج والأجهزة المستخدمة، وبعضها الآخر يرتبط بالأفراد والهيئات الإدارية القائمة على الإدارات الإلكترونية حول العالم.

ثالثا-معوقات تشريعية و تنظيمية: إضافة إلى العوامل السابقة نجد أيضا معوقات أخرى تتمثل في المعوقات التشريعية والتنظيمية، وفيما يلي أهمها:

[1] نبأ مؤيد عبد الحسين الطائي، إمكانية تطبيق الإدارة الرقمية ووظائفها في المنظمات التعليمية دراسة استطلاعية، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، د س، ص 10.

[2] حسين محمد حسين ، المرجع السابق، ص ص 196-197.

1-معوقات تنظيمية: وتشمل[1]:

- انعدام التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الإلكترونية، وتحديد الوقت الذي فيه البدء بتطبيق وتنفيذ الخدمات والمعلومات الإلكترونية.
- غياب المتابعة من قبل السلطات لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة الإلكترونية في الإدارات الصغرى.
- ضعف اقتناع السلطات لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارات الصغرى.
- قلة المعرفة الحاسوبية لدى الإداريين الذين يمتلكون قرار إدخال هذه التقنية داخل الجامعة.
- ندرة توفير التدريب المتخصص بشكل واسع في المواقع المرغوبة داخل الجامعة.
- ضعف برامج التوعية الإعلامية المواكبة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات.
- ضعف الدعم السياسي من القيادات السياسية العليا لمشروع الإدارة الإلكترونية في البيئات التعليمية.

2-معوقات تشريعية: من المعوقات التشريعية [2]:

- عدم الاعتراف بحجية الوثائق الإلكترونية واعتمادها أدلة إثبات أو الاعتراف بمصداقيتها.
- عدم صلاحية الأنظمة واللوائح التقليدية المعمول بها لتطبيقها على الإدارة و المعاملات الإلكترونية، مما يجعل هذا البديل لا يفي بالحاجة في ظل غياب الأنظمة واللوائح التي تضبط علاقات العمل والتعاون داخل الإدارات الإلكترونية.
- تأخر وضع التشريعات القانونية التي تضمن اعتماد التوقيع الإلكتروني والتعامل مع البريد الإلكتروني والتحقق من شخصية طالب الخدمة، مما يعرقل كثيرا من المعاملات الإلكترونية التي كان من الممكن أن تكون أكثر سلاسة في وجود هذه التشريعات وتحقق الفائدة المرجوة منها.
- غياب التشريعات التي تجرم مخترق شبكات الإدارة الإلكترونية، وتضع العقوبات الرادعة لمرتكبي تلك الجرائم، وبخاصة الحسابات البنكية والمستندات ذات الخصوصية وأسرار الشركات التي تخوض المنافسات التجارية.

[1] نبأ مؤيد عبد الحسين الطائي، المرجع السابق، ص 109.

[2] حسين محمد حسين، المرجع السابق، ص195.

خلاصة الفصل:

تعتبر عملية عصرنة القطاعات من أهم الأهداف التي سطرتها الدولة الجزائرية انطلاقا من تحسين وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع القواعد الأساسية لإرساء الإدارة الالكترونية، وقد مثل هذا الهدف تحديا كبيرا لدى القائمين على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي يعرف تطورا ملحوظا في مجال الرقمنة من خلال وضع أرضيات عديدة للتعليم والتكوين وحتى التوظيف، حيث يؤدي هذا إلى تحسين نوعية الخدمات من خلال اضفاء الشفافية والقضاء على البيروقراطية والسير الحسن والأداء السريع والفعال لكل الخدمات التي تهم منتسبي قطاع التعليم العالي و البحث العلمي بصفة عامة رغم كل المعوقات والمشاكل التي تصادف العاملين على تطبيق الادارة الالكترونية في هذا القطاع.

خاتمة

خاتمة:

في ختام دراستنا يمكننا القول أن التطورات التكنولوجية التي أفرزت ظهور تكنولوجيا المعلومات قد ساهمت بشكل كبير في تغيير نمط الإدارة التي انتقلت من النمط التقليدي إلى النمط الحديث، حيث ظهر مصطلح الإدارة الالكترونية التي تسابقت الدول من اجل تطبيق تقنياته، وذلك بتوفير جميع الوسائل المادية والبشرية والتقنية من اجل إنجاح هذا التغير وتسريع العمل بهذه التكنولوجيا عبر توفير بنى تحتية وإعداد كوادر بشرية متخصصة ومؤهلة لتسيير وتطبيق هذه التقنية، فقد أضحت الإدارة الالكترونية تمثل عصب المجتمعات الحديثة وضرورة حتمية لمواكبة التطور التكنولوجي حيث تسعى مختلف المؤسسات لتطبيقها في شتى أعمالها الداخلية منها والخارجية، وهذا لدورها في تحسين وتسريع مختلف أعمال المؤسسات مما ينعكس بالإيجاب على أدائها، والجزائر من بين هذه الدول التي تفطنت إلى أهمية هذا النمط الإداري من اجل تحسين خدماتها وتسهيل معاملات المواطنين وإصلاح علاقتها بالمواطن، ويتجلى ذلك بوضوح في المجهودات التي قامت بها الجزائر من اجل توفير جميع الوسائل لإنجاح مشروع التحول إلى الإدارة الالكترونية.

حيث أصبح تعميم وتفعيل تطبيق الإدارة الالكترونية في العمل الإداري في الجزائر أكثر من ضرورة، ناهيك على أن التحول الالكتروني وإن كان لا يزال في مهده ويسير بوتيرة بطيئة بالمقارنة مع ما هي عليه بعض الدول العربية لا يبرر أبدا الرجوع إلى عهد الإدارة التقليدية الورقية، إذ يبقى البطء في التطبيق والانتشار للتحول الالكتروني.

ومن خلال دراستنا لموضوع الادارة الالكترونية في قطاع التعليم العالي خلصنا إلى النتائج التالية:

-عملية عصرنة القطاعات من أهم الأهداف التي سطرتها الدولة الجزائرية انطلاقا من تحسين وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ووضع القواعد الأساسية لإرساء الإدارة الالكترونية، وقد مثل الهدف تحديا كبيرا لدى القائمين على هذه القطاعات على غرار قطاع التعليم العالي الذي يعرف تطورا ملحوظا في مجال الرقمنة من خلال وضع أرضيات عديدة للتعليم والتكوين وحتى التوظيف، حيث يؤدي هذا الأخير إلى تحسين نوعية المكونين من خلال إضفاء الشفافية والقضاء على البيروقراطية والمحسوبية وكذا إمكانية الرقابة البعدية على سير عمليات التوظيف، التوزيع الجغرافي للمناصب، مدى احترام معايير

الانتقاء وتوحيدها، وهو ما يعمل على تشجيع روح المنافسة والاجتهاد في الدراسة التي تنعكس بشكل مباشر على المستوى التعليمي.

-حقق قطاع التعليم العالي قفزة نوعية في مجال التحول إلى تطبيق الإدارة الالكترونية ، كما شهدت الخدمة العمومية المقدمة سواء للإداريين أو الأساتذة أو الطلبة تطويرا ملحوظا من خلال القضاء على جزء كبير من الإجراءات البيروقراطية المكرسة سابقا في عهد الإدارة التقليدية والورقية في اطار ما يسمى بتقريب الإدارة من المواطن. ان وضع علامة- يدل على ترتيب عناصر أو ترقيم وانتم لم تشيرو الى ذلك؟

-اقبال الطلبة و الأساتذة و العمال الاداريين على المواقع التي توفرها الجامعات في اطار تطبيق الادارة الالكترونية في قطاع التعليم العالي، واستعمالهم للتطبيقات الالكترونية التي توفرها دليل على أهميتها والحاجة الملحة لها من جهة دليل على النية الحقيقة لوزارة التعليم العالي في انجاح هذا المسعى وجعله فاعلا من خلال ربط جميع الشركاء به.

- إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي يستلزم توفير البنية التحتية الأساسية لقيامها والمتمثلة في جملة من المتطلبات الضرورية كتوفير شبكة الاتصالات والحواسيب الآلية وتوسيع انتشار الانترنت وجودتها وسن قوانين وأنظمة خاصة بهذا المجال وإعداد العنصر البشري المؤهل وغيره.

- من أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق الإدارة الإلكترونية في أهم القطاعات الجزائرية حساسية بالإضافة إلى عدم توفير البنية الأساسية محدودية أعمال التوعية والتحسيس بأهمية هذا المشروع وتفعيل إدارة المعرفة وعدم تقديم الدعم اللازم المتعلق بأسعار العتاد الالكتروني وأجهزة الاتصالات وغيره.

وعليه فانه لنجاح تطبيق الادارة الالكترونية في قطاع التعليم العالي بطريقة فعالة ومرنة وذات جودة عالية وجب العمل على:

- محاولة القضاء على الأمية الرقمية ورفع المستوى التعليمي ونشر الثقافة المعلوماتية بتوفير البنية التحتية من الأجهزة والوسائل الحديثة.

-العمل على إزالة غموض مفهوم الإدارة الالكترونية من خلال عقد الندوات واللقاءات لإزالة المخاوف واللبس لدى بعض المتعاملين من طلبة اساتذة و اداريين.

– ضرورة الاستثمار الفعال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير البنية التحتية للاتصالات والبرمجيات لولوج العالم الالكتروني بمعناه الحقيقي وتطبيقه بالنجاعة المنتظرة منه.

– توفير المنشآت القاعدية الملائمة لتطبيق الإدارة الالكترونية من خلال توفير جميع الامكانيات المادية والبشرية والفنية اللازمة لدعم هذا النموذج.

– ضرورة توفير خدمة الانترنت لكافة الإدارات والأقسام في المؤسسات والمراكز الحكومية مما يسهل عمل الإدارة الالكترونية

– ضرورة توفير أجهزة الكمبيوتر وتوصيل الشبكة عبر كل جامعات وادارت القطاع مع العمل على خفض من تكاليف استخدام شبكة الانترنت لتعميم استخدامها و مراعات للحالة المادية لبعض المتعاملين و خاصة الطلبة.

– العمل على تدعيم منظومة التدريب والتكوين للموظفين في مجال تقنيات وأساليب الإدارة الالكترونية بإشراف ومتابعة مختصين وخبراء في هذا المجال.

–الإحاطة بكل الجوانب القانونية المنظمة لهذا التحول الالكتروني مما يخلق بيئة الكترونية منظمة ومحمية من أي شكل من أشكال المساس بها.

قائمة المصادر والمراجع

1-النصوص القانونية:

-المرسوم التنفيذي رقم : 98/257 المؤرخ في 25 أوت 1998 المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية العدد 63، الصادرة بتاريخ: 26 أوت 1998.

-المرسوم التنفيذي رقم : 2000/307 ، المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادرة بتاريخ 15 أكتوبر 2000.

2-الكتب بالعربية:

- بدر محمد السيد القزاز، الادارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الاداري، دراسة مقارنة بالفقه الاسلامي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، القاهرة، 2016.

- رضوان علي ستار، الإدارة الالكترونية وتطبيقاتها في الخدمات، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2005.

- جبريل بن حسن العريشي وسحر بنت خلف مددين، مجتمع المعرفة في العالم العربي، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

- حسين محمد الحسن، الادارة الالكترونية: المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، الطبعة 01، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.

- حمد الطعامنة ، وطارق العلوش، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2004.

- خالد ممدوح إبراهيم، الإدارة الالكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2010.

- سعد غالب التكريتي وبشير العملاق، الأعمال الالكترونية، دار المناهج، عمان، 2002.

- علاء عبد الرزاق السالمي، حسين عبد الرزاق السالمي، شبكات الادارة الالكترونية، دار وائل للنشر عمان، 2005.

- فداء حامد، الإدارة الإلكترونية الاسس النظرية والتطبيقية، الطبعة 01، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

– فريد كورتل و آسيا تيش سليمان، الادارة الالكترونية، الطبعة 01، دار زمزم ناشرون و موزعون 2015.

– سمير أحمد محمد، الادارة الالكترونية، دار الميسرة، عمان، 2009.

– لعقاب محمد، الانترنت وعصر المعلومات، دار ،هومة، الجزائر، 1999.

– ماجد عبد المهدي، مساعدة إدارة المنظمات (منظور كلي) ، دار المسيرة، عمان، 2013.

– محمد سمير أحمد، الادارة الالكترونية، ط1، دار المسيرة للنشرو التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن 2009.

– نبأ مؤيد عبد الحسين الطائي، إمكانية تطبيق الإدارة الرقمية ووظائفها في المنظمات التعليمية دراسة استطلاعية، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، د س.

–نجم عبود نجم ، الادارة الالكترونية (الاستراتيجية و الوظائف و المشكلات)، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004.

3–الكتب بالأجنبية:

-Claudia Sarrocco, Elements and principles of the information society.

4–الأطروحات و المذكرات الجامعية:

– اكرام عطية، فاطمة الزهراء زرزور، دور الادارة الالكترونية في الظروف الاستثنائية–كوفيد19–، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: قانون اداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2021/2020.

– بلجيلح شهيناز، الإدارة الإلكترونية وترشيد الإدارة العامة التجربة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة المسيلة كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2013/2012.

– بلغيث عبد الله، زعفان ريمة، واقع تطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص: قانون اداري، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، 2021/2020.

– حفيظة بومايلة، علاقة الانترنت كتكنولوجيا حديثة للاتصال والمعلومات بالتنمية في دول العالم الثالث،رسالة ماجستير، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية فرع تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2003.

– دحماني فاطمة، استخدامات الطلبة الجامعيين للمنصات التعليمية الإلكترونية موودل Moodle والاشباعات المتحققة منها، دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف المسيلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال جامعة بوضياف المسيلة، الجزائر 2019/2020.

– رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: الإدارة العامة والتنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية جامعة باتنة 01 ، الجزائر،2017/2018.

– سايح فطيمة، الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد 04 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل، الجزائر، ديسمبر 2018.

– سعيد بن المعلا العمري، المتطلبات الادارية و الأمنية لتطبيق الادارة الالكترونية، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الادارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية

– سمير عماري، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2016.

– سهام رابحي، تحسين الخدمة العمومية على مستوى الادارة المحلية في الجزائر، اطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص: ادارة محلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة1، الجزائر 2019/2018.

– ضيف الله نسيمة، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثره على تحسين جودة العملية التعليمية دراسة حالة عينة من بعض الجامعات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير منظمات، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية والتسيير، جامعة باتنة، 2016–2017.

– عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2009/2010.

– علوي هند، أخلاقيات مجتمع المعلومات من وجهة نظر الأساتذة الباحثين بجامعة منتوري – قسنطينة رسالة ماجستير في علم المكتبات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004.

– عمر احمد أبو هاشم وآخرون، الإدارة الالكترونية – مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

– عيساوي نادية، الادارة الإلكترونية كأداة لتحسين الخدمة العمومية مع الاشارة لتجربة بعض مؤسسات الخدمة العمومية بالولايات المتحدة الأمريكية، ورقة بحثية منشورة على مجلة البحوث و الدراسات الانسانية، المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسنطينة العدد14 2017.

– قايد زاهية، الادارة الالكترونية وتحسين اداء اعمال المؤسسات–حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة مستغانم"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص: تسيير استراتيجي دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم، الجزائر،2015/2014.

– كهينة حرحاد، التعليم عن بعد بتوظيف منصة مودل ، دراسة ميدانية بالمدرسة العليا للعلوم التطبيقية بالجزائر، مجلة آفاق، المجلد11، العدد2، 2023.

– لمين علوطي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، أطروحة دكتوراه، تخصص: إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة الجزائر، 2009.

– محمد بن عبد العزيز الصافي، مدى إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية في المديرية العامة للجوازات لمدينة الرياض، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض السعودية، 2006.

– محمد جمال أكرم عمار، مدى امكانية تطبيق الادارة الالكترونية بوكالة غوث و تشغيل اللاجئين بمكتب غزة الاقليمي و دورها في تحسين أداء العاملين، رسالة ماجستير في مجال ادارة الأعمال، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم ادارة الأعمال، غزة فلسطين، 2009.

– مسعودي صليحة، بلمزوار صونية، دور الادارة الالكترونية في تحسين الأداء الجامعي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: ادارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022–2023.

5–المقالات و الدراسات:

– أحمد بن عيشاوي، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث، العدد 07، 2010.

– الخالدي محمد محمود، التكنولوجيا الإلكترونية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن 2007.

– إلهام يحياوي، ليلى بوحديد، أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية، مجلة تاريخ العلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 3، العدد السادس 2017.

– بختي ،ابراهيم، الانترنت في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد 01 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2002.

– بشير عباس العلائق، دور القوى التحويلية لتقنيات المعلومات والاتصالات في انتشار وتفعيل التعليم الالكتروني، ورقة بحثية في الملتقى العربي الثاني حول التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات قطر، 06–18 أكتوبر، 2003.

– بلخير عمومن، و محمد الحافظ عيشوش، الادارة الالكترونية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية وأثرها على الأداء الوظيفي، ورقة بحثية منشورة في مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد01 جوان 2022.

– جمال خنشور ، و تونس عبابسية ، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة خدمات التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والمأمول. مجلة آفاق علمية، 2020.

– جمال خنشور، تونس عبابسية، مساهمة الإدارة الالكترونية في تحسين جودة خدمات التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة آفاق علمية، جامعة تمنغست المجلد ،12، العدد 2 2020.

– جيلالي بوزكري، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية – واقع وآفاق . أطروحة دكتوراه في علوم التسيير: جامعة الجزائر 3، 2016.

– دايرة عايدة، متطلبات الادارة الالكترونية و دورها في تعزيز ولاء الموظفين، ورقة بحثية منشورة في مجلة الحدث للدراسات المالية و الاقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2021، جامعة باجي مختار، عنابة.

– سحانين الميلود و بغداد باي غالي، واقع و أهمية تطبيق الادارة الالكترونية في قطاع التعليم العالي المجلة الجزائرية للموارد البشرية، المجلد 05، العدد 01، 2020.

– شريفة رفاع، نظرية الادارة العامة الحديثة و دورها في معالجة اشكالية ادماج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية، مجلة الباحث، المجلد 06، العدد 06، 2008.

– شهرزاد مناصر، عبد العالي حاحة، دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية بالإدارة المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ،10العدد،01، أفريل 2019.

– عبد العزيز شملال، الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد، مجلة العلوم القانونية والسياسية المجلد 10، العدد 02، جامعة أم البواقي، الجزائر، سبتمبر 2019.

– عبد الكريم زهيوة، تطور الإعلام الآلي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 28 جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2007.

– عبد الناصر موسى ، و محمد قريشي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة –الجزائر–، مجلة الباحث، 09، 2001.

– عزوز سعيدة، نسيمة مقبل، عصرنة المرافق العمومية في الجزائر، الادارة الالكترونية في البلدية أنموذجا، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 08، الجزائر، ديسمبر 2018

– عيدوني كافية، الادارة الالكترونية في العالم العربي و سبل تطبيقها في الواقع، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية، العدد 02، 2017.

– غنية نزلي، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 12الجزائر، جانفي 2016.

– قاشي علال، عشير جيلالي، أهمية الادارة الالكترونية في تقديم الخدمة العمومية في سياق قواعد قانونية منظمة لذلك، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، جوان 2001.

– محمد عبد حسين الطائي، التجارة الالكترونية المستقبل لإعداد الأجيال القادمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

– مسعود البلى، وسارة أوجحيح، نحو رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر – قطاعي التعليم العالي والجماعات المحلية نموذجا، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 2021.

– نعيم حسن حماد الفرا، تطوير الاتصال الاداري لمديري المدارس الثانوية بمحافظات غزة في ضوء الادارة الالكترونية، رسالة ماجستير في أصول التربية، الجامعة الاسلامية ، كلية التربية، قسم اصول التربية، غزة، فلسطين، 2008.

6-المداخلات

-عائشة غنادرة ، الإدارة الإلكترونية وأثرها في تحسين الخدمة العمومية بالمرافق العامة الملتقى الدولي الرابع حول ترقية الخدمة العمومية في الدول المغاربية تحديات ورهانات جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 09-10 مارس 2016.

- فاروق حريزي آخرون، التحول من خدمات الادارة الالكترونية الى الحكومة الالكترونية لتحسين الخدمات الرقمية بالجزائر، اعداد نموذج عملي خاص بالحكومة الالكترونية بالجزائر، مداخلة القيت في الملتقى العلمي الدولي الافتراضي حول متطلبات واليات تطوير رقمنة خدمات المرفق العام للتحول الى الحكومة الالكترونية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، المنعقد بتاريخ 08-09 ديسمبر 2021.

7- المحاضرات:

-خرشي الهام، الادارة الالكترونية في الجزائر، محاضرات ألقيت على طلبة السنة ثالثة ليسانس، شعبة العلوم القانونية و الادارية، تخصص: ادارة الكترونية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر 2021/2020 .

8-المواقع الالكترونية:

http://revues.univ-setif2.dz/

/https://core.ac.uk

https://eleaming.aaup.edu

فهرس المحتويات

الفهرس:

شكر و عرفان.....

اهداءات.....

مقدمة.....

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد..... 05

المبحث الأول: ماهية الادارة الالكترونية..... 06

المطلب الأول: مفهوم الادارة الالكترونية..... 06

الفرع الأول: نشأة الادارة الالكترونية..... 06

الفرع الثاني: تعريف الادارة الالكترونية..... 07

الفرع الثالث: خصائص الادارة الالكترونية..... 09

المطلب الثاني: أهمية و أهداف الادارة الالكترونية..... 11

أولا: أهمية الادارة الالكترونية..... 11

ثانيا: أهداف الادارة الالكترونية..... 12

المطلب الثالث: أساسيات الادارة الالكترونية..... 13

الفرع الأول: وظائف الادارة الالكترونية..... 13

الفرع الثاني: أنماط الإدارة الإلكترونية ومجالات تطبيقها..... 17

المبحث الثاني: التحول نحو الادارة الالكترونية..... 20

المطلب الأول: دواعي التحول نحو الادارة الالكترونية..... 20

المطلب الثاني: متطلبات التحول نحو الادارة الالكترونية..... 21

المطلب الثالث: خطوات و مراحل التحول نحول الادارة الالكترونية..... 23

خلاصة الفصل..... 25

الفصل الثاني: تطبيق الادارة الالكترونية في التعليم العالي

تمهيد..... 28

المبحث الأول: تطبيق الادارة الالكترونية في التعليم العالي بين الاستعداد و المستقبل..... 29

المطلب الأول: الاستعداد التقني لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي..... 29

الفرع الأول: الانترنيت و الاستعداد التقني للوزارة..... 29

الفرع الثاني: موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في مجتمع المعلومات..... 34

المطلب الثاني: تطبيق الادارة الالكترونية في التعليم العالي وآفاقها..... 37

الفرع الأول: واقع تطبيق الادارة الالكترونية في التعليم العالي..... 37
الفرع الثني: مستقبل الادارة الالكترونية في التعليم العالي و البحث العلمي..... 42
المطلب الثالث: اسهامات الادارة الالكترونية في تحسين جودة خدمات التعليم العالي..... 46
المبحث الثاني: آثار و عقبات تطبيق الادارة الالكترونية في التعليم العالي..... 50
المطلب الأول: نتائج تطبيق الادارة الالكترونية في قطاع التعليم العالي..... 50
المطلب الثاني: معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في قطاع التعليم العالي..... 58
خلاصة الفصل..... 59
خاتمة..... 61
قائمة المصادر و المراجع..... 65
فهرس المحتويات..... 73

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الإطار النظري الذي حدد مختلف المفاهيم المتعلقة بتطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي ، وكذا معرفة أثر هذه الأخيرة في تحسين الأداء في القطاع بصفة عامة لذلك تم طرح الإشكال الرئيسي التالي : إلى أي مدى تطبق الادارة الالكترونية في قطاع التعليم العالي ؟ ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى أن قطاع التعليم العالي حقق قفزة نوعية في مجال التحول إلى تطبيق الإدارة الالكترونية ، كما شهدت الخدمة العمومية المقدمة سواء للإداريين أو الأساتذة أو الطلبة تطويرا ملحوظا من خلال القضاء على جزء كبير من الإجراءات البيروقراطية المكرسة سابقا في عهد الإدارة التقليدية والورقية في اطار ما يسمى بتقريب الإدارة من المواطن.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، قطاع التعليم العالي، الرقمنة .

Summary:

his study aimed to explore the theoretical framework that defines various concepts related to the application of electronic management in the higher education sector, as well as to understand its impact on improving performance in the sector in general. Therefore, the main question posed was: To what extent is electronic management applied in the higher education sector? For this purpose, the descriptive analytical method was used. The study concluded that the higher education sector has achieved a significant leap in transitioning to the application of electronic management. The public service provided to administrators, professors, and students has seen remarkable development by eliminating a large portion of the bureaucratic procedures that were previously entrenched in the era of traditional, paper-based management, in the context of what is called bringing the administration closer to the citizen.

Key words: : e-administration, higher education sector, Digitalization.